

العوامل الاجتماعية المؤثرة في الفارق العمري بين الزوجين

عبدالله بن حسين الخليفة

قسم الاجتماع - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية

مقدمة

حظيت الأسرة كمؤسسة اجتماعية بما لم تحظ به أية مؤسسة اجتماعية أخرى بعناية واهتمام الباحثين في مختلف العلوم الاجتماعية. ويمثل ذلك - في حقيقة الأمر - ما تحتله الأسرة من أهمية محورية في منظومة العلاقات الاجتماعية. فعلاوة على كونها النواة الأولى والأساسية التي يتم فيها تشكيل شخصية الإنسان والوفاء بحاجاته النفسية والبيولوجية والاجتماعية فهي تمثل كذلك القناة التي يعبر الفرد من خلالها إلى حياة المجتمع ويصبح فردا فاعلا فيه بعد أن تم - عن طريق الأسرة - ترويضه واستدماجه لقيم المجتمع وأعرافه. فلا غرابة - والأمر كذلك - أن نرى تضافر جهود المحللين والباحثين الاجتماعيين في التطرق إلى الظواهر المختلفة للأسرة للكشف عن تأثيرها وتأثرها بالظواهر الأخرى. ولعل من الملاحظ في هذا المجال أن تناول الباحثين للظواهر الأسرية جاء متفاوتا، فحين حظيت بعض تلك الظواهر بالاهتمام المتزايد كتلك التي تتعلق بالاستقرار الأسري والخصوبة والتنشئة الاجتماعية ونحو ذلك، نلاحظ - في الوقت نفسه - أن ظواهر أسرية أخرى لا تقل أهمية عن تلك لم تحظ بنفس الاهتمام والعناية على الرغم من أن من بينها ما يمس استقرار الأسرة وفعاليتها بشكل مباشر.

ولعل من بين تلك الظواهر ما يتعلق بالفارق العمري بين الزوجين. فعلى الرغم من وجود بعض الدراسات حول هذه الظاهرة بشكل عام إلا أن الحاجة لاتزال ماسة لوجود دراسات حول هذا الموضوع وخاصة في عالمنا العربي الذي لا يوجد حوله إلا الدراسات المحدودة والإشارات البسيطة عن بعض الدول العربية

حول الظاهرة على الرغم من أن الفارق في السن بين الزوجين له انعكاسات متنوعة على محيط الأسرة وعلى أدائها لوظائفها، فقد أظهرت بعض الدراسات وجود ارتباطات جوهرية بين الفارق العمري بين الزوجين وبين متغيرات متنوعة مثل طول الحياة (Longevity)، والخصوبة، وحجم العائلة والاستقرار العائلي (Lightbourne, 1985; Klinger Vartabedian, 1989; Momeni, 1976) كما حاولت ونادت دراسات أخرى للكشف عن تأثير الفارق العمري بين الزوجين على ظواهر اجتماعية ونفسية كالرضا عن الزواج والصحة النفسية والاجتماعية لكلا الزوجين (Momeni, 1976; Stephenson, 1985) الأمر الذي يدل على أهمية هذه الظاهرة ومخبريتها مما يُوجب على الباحثين الكشف عن طبيعتها والعوامل المؤثرة فيها خصوصا في المجتمعات التي لا تزال فيها المعرفة بهذه الظاهرة نادرة وضئيلة كما هو الحال في المجتمع السعودي الذي يتميز بخصائص ثقافية واجتماعية واقتصادية وسكانية ليس من المستبعد أن يكون لها انعكاس على طبيعة الفارق العمري بين الزوجين والمتغيرات المرتبطة به. وعليه فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في تناولها لهذه الظاهرة التي لا يوجد عنها إلا معلومات ضئيلة في بلد له خصائص اجتماعية واقتصادية وثقافية وسكانية متميزة.

وتبعاً لما تقدم فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على طبيعة ظاهرة الفارق العمري بين الزوجين على المتغيرات المؤثرة فيها، والتفاوت بين هذه المتغيرات في التأثير على الفارق العمري بين الزوجين. وعليه فإن التساؤلات التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليها تتمثل فيما يأتي:

- 1 - هل يوجد الفارق العمري بين الزوجين في الأسر السعودية؟
- 2 - إذا كان هناك وجود للفارق العمري بين الأسر السعودية فما هي المتغيرات المرتبطة بهذا الوجود؟
- 3 - أي المتغيرات أقوى تفسيراً للتباين والاختلاف في الفارق العمري بين الزوجين؟

الإطار النظري

يلاحظ المطلع على الأدبيات الخاصة بالظاهرة محور البحث أن هناك ما لا يقل عن ثلاثة مداخل متميزة حاول كل منها تقديم تفسير معين للتفاوت العمري بين شريكي الحياة وفيما يلي عرض موجز لأهم ملامح هذه المداخل:

أولاً: المدخل البنائي الثقافي:

ينظر في هذا المدخل للفوارق العمرية بين الزوجين على أساس أن ذلك انعكاس للعادات والخيارات المحددة التي يُمليها أو يفرضها البناء الثقافي للمجتمع، ففي المجتمعات ذات الثقافة القائمة على النظام الأبوي «البطريقي» المتميز بسلطة الأب المطلقة على مستوى الأسرة خاصة والتي تتمحور فيها العلاقات الاجتماعية والاقتصادية حول هذا النظام بشكل عام يكون الفارق العمري بين الزوجين لصالح الزوج كما تنتشر فيها الزيجات التي يكون هذا الفارق فيها كبيراً للغاية، في حين تكاد تنعدم الزيجات التي تكبر الزوجات فيها أزواجهن عمراً. وينظر إلى ذلك باعتباره نتيجة للعادات والأعراف والتعاليم الدينية التي تؤكد على سيطرة الزوج الكلية على شئون أسرته والامثال الكلي من الزوجة الذي غالباً ما يتحقق في ضوء الفوارق العمرية الكبرى بين الزوجين. ويقف على النقيض من ذلك تلك المجتمعات التي انحلت فيها النظام القرابي الأبوي ليحل مكانه النظام القرابي الشنائي الأبوي والأمومي (Bilateral Kin Ship System) حيث يتشاطر كل من الزوج والزوجة السيطرة على شئون الأسرة نتيجة لقوى التحديث. ففي هذه المجتمعات يميل الفارق العمري بين الزوجين إلى الصغر وإلى التلاشي التدريجي، وعلاوة على ذلك فإن هذه المجتمعات أخذت تشهد نمطاً جديداً لهذه الظاهرة والمتمثل في وجود شريحة من الزيجات الآخذة في الازدياد نسبياً المتميزة بتفوق الزوجة على زوجها من حيث العمر (Casterline et al. 1986) وينظر في هذا المدخل إلى هذه التغيرات على أنها نتيجة لانحسار أهمية القيم التي كانت تقف وراء البون الشاسع بين عمري الزوجين لصالح الزوج وتراجع تأثيرها تحت وطأة عوامل الاحتكاك والانتشار الثقافي الذي فتح الباب على مصراعيه لخيارات عمرية محددة أمام الجنسين في اختيار شريك أو شريكة الحياة.

ثانياً: المدخل الاجتماعي:

يتفق هذا المدخل مع المدخل البنائي الثقافي بشكل عام في أهمية ثقافة المجتمع في تفسير الفارق العمري بين الزوجين إلا أنه يختلف عنه من حيث التركيز على أهمية الوضع الاجتماعي لكلا الزوجين وعلى وجه الخصوص المرأة في تفسير التباين العمري بين الزوجين (Mensch, 1986; Casterline et al. 1986). فمع انخفاض الأدوار الاجتماعية المنوطة بالمرأة في المجتمع يزداد الفارق العمري بين الزوجين في حين يأخذ هذا الفارق ليس في الانحسار والتلاشي فقط بل يصبح هذا الفارق في صالح المرأة

مع التغير والنمو المطرد لوضعها في المجتمع. هذا ويركز أصحاب هذا المدخل بشكل خاص على ظاهرة التحديث التي غزت معظم المجتمعات المعاصرة في تغير الفارق العمري بين الزوجين، فقد ترتب على هذه الظاهرة اتساع فرص التعليم أمام المرأة مما انعكس طردياً على تأجيلها للزواج إلى ما بعد الحصول على مستوى معين من التعليم من جانب كما ساعدها التعليم على فتح المجال أمامها للعمل خارج المنزل والحصول على عائد مادي منتظم خلصها من تبعيتها الاقتصادية للرجل الأمر الذي ضمن لها استقلالية ذاتية تمكنها من القبول بالزواج من رجل لا يختلف عنها اختلافاً كبيراً في السن مما جعل فرصة التعايش والتفاهم والاستقرار الأسري أمراً أكثر احتمالاً، كما يضع أصحاب هذا المدخل في الاعتبار أهمية الارتفاع في معدلات الطلاق كمفسر للتباين في الفارق العمري بين الزوجين إذ يرون أن الزيجات التي سبق لأحد الزوجين أو أحدهما الزواج من شخص آخر يرتفع بها الفارق العمري بين الزوجين ويتأكد ذلك بوضوح في المجتمعات التي ينتشر فيها الطلاق ولا توجد أية قيم تحمّل أو تقلل من الزواج بالمطلقين أو المطلقات، بينما يأخذ الفارق العمري بين الزوجين في الانخفاض في تلك الزيجات التي يدخل الزوجان فيها الحياة الأسرية لأول مرة. ووفقاً لهذا المدخل فإن العمر عند الزواج الذي يتناسب طردياً مع كل من تعليم المرأة وعمل المرأة والوضع الزواجي السابق للزوج والزوجة يمثل متغيراً أساسياً في تفسير الفارق العمري بين الزوجين إذ يتوقع وفقاً لهذا المدخل أن تقلص الفوارق العمرية بين الزوجين مع ارتفاع عمر الزوجة عند الزواج.

ثالثاً: المدخل الديموغرافي:

يركز هذا المدخل على النظر إلى الفارق العمري بين الزوجين كنتيجة لضغوط البناء العمري على سوق الزواج. ويفترض هذا المدخل أنه في غياب أية خيارات نسبية تتعلق بالعمر عند الزواج، فإن الفارق العمري يتحدد ببساطة في ضوء التوزيع العمري للرجال والنساء الواقعين في سن الزواج، أما في حالة وجود تلك الخيارات فإنها ستتنافس مع ضغوط البناء العمري في تحديد الفارق العمري بين الزوجين ويشار إلى هذه الظاهرة بمفهوم «الأزمة أو الشدة الزوجية» التي ترتب على وجود اختلافات جوهرية في الأفواج العمرية كما هو الحال على سبيل المثال في البناء العمري للمجتمعات التي شهدت ظاهرة النمو السريع المفاجيء في عدد المواليد والمعروف بـ (Baby Boom) كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية على

وجه التحديد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ففي هذه المجتمعات يعتقد بأن تلك الظاهرة ترتب عليها مشاكل في سوق الزواج لكلا الجنسين من هذا الفوج، فبعد عشرين عاماً من ولادة أفراد هذا الفوج سوف لا يكون هناك نقص شديد في عدد الرجال المؤهلين للزواج من الفتيات اللواتي ولدن في ذلك الفوج على افتراض ميل نفسه فالحال ليست كذلك إذ سيجدون أنفسهم أمام نقص شديد في أعداد النساء المناسبات للزواج منهم، الأمر الذي سيؤدي إلى أن تقوم شريحة من النساء من هذا الفوج بالزواج من أقرانهم في الفوج نفسه مما يسهم في تقليص الفارق العمري بين الزوجين (Mensch, 1986; Casterlin et al. 1986).

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن معظم الأدبيات السابقة حول هذه الظاهرة قد جاءت نتائجها مؤيدة في الغالب للتفسير الاجتماعي والبنائي الثقافي كما سيتضح أدناه.

الدراسات السابقة

كما سبقت الإشارة، فإن الدراسات الاجتماعية حول ظاهرة الفارق العمري بين الزوجين لا تزال محدودة. وسأحاول هنا الإشارة إلى أبرز الدراسات المتاحة التي خرجت للعيان خلال العقدين الماضيين حول هذه الظاهرة. وكما سنلاحظ فإن هذه الدراسات تختلف فيما بينها اختلافاً ملحوظاً لا من حيث تبنيها لأحد أو لبعض النماذج التفسيرية المشار إليها أعلاه فقط بل أيضاً من حيث وحداتها التحليلية، إذ منها ما تناول الظاهرة على مستوى الأسر (الأزواج والزوجات أو الآباء والأمهات) أو على مستوى المجتمعات، وكذلك من حيث محدودية أو شمولية المتغيرات التفسيرية وتنوع المقاييس المستخدمة في قياس الفارق العمري بين الزوجين أو الأبوين. وبغض النظر عن هذه الاختلافات فإن نتائج هذه الدراسات كما سنرى لاحقاً تتسم في الغالب بالاتساق والتكامل.

فمن هذه الدراسات دراسة (James, 1976) التي اعتمدت على بيانات عن عينة من الأطفال الشرعيين المولودين أحياء في كل من إنجلترا وسكوتلندا وويلز، واستخدمتها للكشف عن تأثير متوسط الفارق العمري بين الوالدين بكل من عمر الأب، وعمر الأم، والطبقة الاجتماعية للأب، وقد أوضحت تلك الدراسة أن متوسط الفارق العمري للوالدين يتأثر بهذه المتغيرات إذ يرتفع هذا الفارق بين

الوالدين لصالح الأب مع ارتفاع طبقته الاجتماعية وارتفاع عمره والعكس صحيح، بينما يتناقص متوسط الفارق العمري بين الوالدين مع ارتفاع عمر الأم، كما يتناقص هذا الفارق بين الآباء والأمهات الشباب في حين يتزايد بين الآباء والأمهات الشيوخ، وقد بينت أيضا أن ارتفاع عمر الأم عن عمر الأب يرتبط بتدني الطبقة الاجتماعية للأب. كما أوضحت أيضا تفاعل الطبقة الاجتماعية للأب مع عمر الأب وعمر الأم حيث أوضحت أنه مع كل مستوى عمري للأب فإن متوسط الفارق العمري للأبوين يزداد مع انخفاض الطبقة الاجتماعية للأب، كما يزداد متوسط الفارق العمري بينهما في كل مستوى عمري للأم مع ارتفاع الطبقة الاجتماعية للأب.

كما قام (Mensch, 1986) بدراسة الفارق العمري في الزيجات التي لم يسبق لأحد الشريكين الزواج من شخص آخر. وقد وجد أن متغير «الشدة الزوجية» (Marriage Squeeze) يؤثر تأثيرا سلبيا ويُعطي دالاً إحصائياً في الفارق العمري، إلا أنه فقد قوته وإن ظل سلبيا بعد إدخال عمر المرأة عند الزواج في المعادلة الانحدارية. ويعلل «مينش» ذلك بأن النساء المتعلّمات تعليما عاليا يتزوجن من رجال يتجانسون معهن عمريا لأنهن يمضين سنوات أطول في المدارس مما يؤدي بهن إلى الزواج في سن متأخرة، مما يقلص الفارق العمري بينهما وبين أزواجهن. وذلك على خلاف مع النساء ذوات المستويات المنخفضة من التعليم. كما بحث «مينش» أيضا علاقة اتجاهات المرأة من حيث كونها تقليدية أو متحررة بالفارق العمري، وعلى الرغم من أنه وجد ارتفاع الفارق العمري بين الزوج وزوجته ذات الاتجاهات التقليدية وانخفاضه بين الزوج وزوجته ذات الاتجاهات المتحررة إلا أنه وجد هذه العلاقة تختفي بعد إدخال عمر المرأة عند الزواج. وعليه فقد اعتبرها علاقة غير حقيقية، لأن متغير اتجاهات المرأة نفسه يتأثر بالعمر عند الزواج إذ إن نسبة كبيرة من النساء ذوات الاتجاهات المتحررة يتزوجن في سن متأخرة مما يقلص الفارق العمري بينهما وبين أزواجهن.

ومن الدراسات المهمة التي تطرقت لفارق العمر بين الزوجين دراسة «كاستيرلاين» وزملائه (Casterline, et al. 1986) التي اعتمدت على بيانات المسح الدولي للخصوبة لنحو تسع وعشرين دولة موزعة على شرق أوروبا، وآسيا، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والوسطى. وقد تميزت هذه الدراسة - علاوة على تغطيتها

لمجموعات ثقافية متنوعة من المجتمعات - بقيام الباحثين بالجمع بين وحدتين من التحليل، هما: الأسرة داخل كل دولة والمجتمع الذي تنتمي له هذه الأسر مما يعطي نتائجها أهمية خاصة بالنسبة للدول التي تتشابه اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا مع الدول الداخلة ضمن الدراسة. ومن أبرز النتائج لهذه الدراسة ما يتمثل في كشفها عن أنماط مختلفة من الفارق العمري بين الزوجين عبر المجتمعات فعلى الرغم من أنه في معظم المجتمعات تندر - أو يتم تجنب - الزيجات التي تتفوق بها الزوجات على أزواجهن عمرا وكذلك الزيجات التي تتميز بتفوق عمر الزوج على عمر الزوجة بعشر سنوات أو أكثر إلا أن النمط الأول ينتشر بشكل ملحوظ في دول جنوب شرقي آسيا كماليزيا وإندونيسيا وتايلاند والفلبين وفي دول أمريكا اللاتينية كالمكسيك وكوستاريكا. في حين يندر هذا النمط في غالبية الدول الأفريقية كنيجيريا وغينيا وكينيا والسودان وموريتانيا وعلى النقيض من ذلك كشفت الدراسة عن انتشار النمط الثاني المتميز بوجود فارق كبير لصالح الزوج يفوق عَشْرَ السَّنَوَاتِ بين الزوج وزوجته في الدول الأفريقية المشار إليها أعلاه في حين يندر هذا النمط في دول جنوب شرقي آسيا وشرق آسيا وأمريكا الوسطى واللاتينية. كما وجدت هذه الدراسة أن أعمار الأزواج والزوجات عند الزواج في جميع الدول التسع والعشرين ترتبط ارتباطاً إيجابياً عالياً إلا أن تباين أعمار الأزواج عند الزواج أكبر من نظيره عند الزوجات مما جعله يفسر كمية من التباين في الفارق العمري بين الزوجين أكبر مما فسره أعمار الزوجات عند الزواج، حيث بلغت نسبة التباين المفسرة بواسطة عمر الزوجة عند الزواج نحو 50% فما فوق في خمس وعشرين دولة بينما لم تتجاوز الكمية المفسرة من التباين بواسطة عمر الزوجة عند الزواج نحو 10% في جميع الدول التسعة والعشرين وتكاد تقترب هذه النسبة من الصفر في الدول الأفريقية وفي دول جنوب غربي آسيا مما حدا بهؤلاء الباحثين إلى القول بأن المعرفة بعمر الزوجة عند الزواج في هذه الدول غير مجدية لفهم الفارق العمري بين الزوجين، وعليه فإن الفارق العمري بين الزوجين في هذه الدول ما هو إلا نتيجة كلية لعمر الزوج عند الزواج. كما لاحظ الباحثون تناسباً عكسياً بين ارتفاع معدل التحاق الفتيات بالمدارس وبين الفارق العمري بين الزوجين إذ يصغر هذا الفارق في الدول المتميزة بارتفاع التحاق الفتيات بالمدارس كما هو الحال في دول أمريكا اللاتينية والفلبين في حين يزداد هذا الفارق في الدول ذات المعدلات المنخفضة من التحاق الفتيات بالمدارس كاليمن والباكستان وبنغلادش.

ولتفسير التباين على مستوى الدول (الوحدة التحليلية الثانية في تلك الدراسة) فقد قام «كاستيرلاين» وزملاؤه باستخدام كل من معدل الرجال في سن (20-40) إلى النساء في سن (15-19) كمؤشر ديموغرافي لمفهوم «الشدة الزوجية» المترتبة على ضغوط البناء العمري على سوق الزواج ونسبة الفتيات المسجلات بالمدارس كمؤشر لتغير دور المرأة بالإضافة إلى خمسة من المتغيرات الإقليمية التي تمثل كل منها ثقافة اجتماعية خاصة وذلك للأخذ في الاعتبار بالأبعاد البنائية الثقافية في تفسير الفارق العمري بين الزوجين واستخدموا لقياسه على مستوى الدول ثلاثة مؤشرات هي: وسيط الفارق العمري، ونسبة الزيجات التي يفوق الأزواج فيها زوجاتهم بنحو عشر سنوات فأكثر، وأخيراً نسبة الزيجات التي تفوق الزوجات فيها أزواجهن عمراً. هذا وقد وجد الباحثون بتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات بواسطة تحليل الانحدار أن تأثير معدل الرجال إلى النساء وإن كان إيجابياً مع المؤشر الأول والثاني للفارق العمري وعكسياً مع المؤشر الثالث كما هو متوقع إلا أنه دال إحصائياً مع المؤشر الأول فقط أما متغير نسبة الفتيات الملتحقات بالمدارس فقد وجد كما هو متوقع أنه يرتبط سلبياً مع كل من المؤشر الأول والثاني، وإيجابياً مع المؤشر الثالث إلا أنه دال إحصائياً مع المؤشرين الأول والثاني فقط. أما المتغيرات الخمسة الثقافية فجميعها ذات تأثير سلبي مع المؤشرين الأول والثاني وإيجابي مع الثالث لأن المتغير المرجعي (غير المدخل في المعادلة الانحدارية) هو إقليم الصحراء الأفريقية المتميز بكبر الفارق العمري بين الزوجين. ومن الجدير بالذكر أن تأثير كل من المتغيرات الإقليمية الخاصة بكل من (جنوب شرقي وشرق آسيا، ودول أمريكا اللاتينية، والدول الكاريبية) تأثيرها في المؤشر الثالث للفارق العمري ذو دلالة إحصائية قوية مما يشير إلى انتشار نمط الزيجات التي تكبر الزوجات فيها أزواجهن عمراً في تلك المجتمعات.

وبذلك انتهى هؤلاء الدارسون إلى عدم أهمية البعد الديموغرافي «الشدة الزوجية» في تفسير الفارق العمري بين الزوجين في تلك المجتمعات بينما أشادوا بأهمية كل من وضع المرأة كمتغير اجتماعي، والمتغيرات الإقليمية كمتغيرات تعكس التباين في الأبنية الثقافية القائمة على التنظيم القرابي الأبوي أو التنظيم القرابي الثنائي في تفسير التباين بين الدول في الفارق العمري بين الزوجين.

أما (Wheeler & Gunter, 1987) فقد قاما بدراسة التغير في الفارق العمري بين

الزوجين في أحد أقاليم ولاية فلوريدا الأمريكية وقد ركز تحليلهما بشكل خاص على الزيجات المتميزة بتفوق الزوجة على زوجها من حيث العمر، وقد حاولا تفسير هذا التغير بعاملين، هما: العمر عند الزواج لكل من الزوجين، والحالة الزوجية السابقة على الزواج. وقد أظهرت هذه الدراسة أهمية كلا العاملين. حيث لوحظ هنا أنه كلما ارتفع سن المرأة عند الزواج ارتفعت نسبة النساء المتزوجات من رجال أصغر منهن سناً والعكس صحيح. أما بالنسبة لعمر الزوج عند الزواج فإن نسبة النساء المتزوجات من رجال أصغر منهن سناً ترتفع عندما يتزوج الرجال فيما قبل سن الرابعة والعشرين وتبلغ هذه النسبة ذروتها عندما يتزوج الرجال فيما بين 24 و 29 عاماً من أعمارهم، أما بعد ذلك العمر، فإن نسبة النساء المتزوجات لرجال أصغر منهن سناً تأخذ في الهبوط. وعند إدخال العامل الثاني «الحالة الزوجية السابقة» على العلاقة بين الفارق العمري وبين العمر عند الزواج لكلا الزوجين اتضح ارتفاع نسبة المتزوجات من رجال أصغر منهن سناً مع ارتفاع عمرهن عند الزواج بصرف النظر عن «الحالة الزوجية السابقة». أما بالنسبة لعمر الأزواج عند الزواج مع الحالة الزوجية السابقة فقد أظهر نمطا مختلفا، إذ تبين ارتفاع نسبة النساء المتزوجات من رجال أكبر منهن سناً مع انخفاض أعمار الأزواج عند الزواج وذلك بالنسبة للزيجات التي يكون الزواج فيها للمرة الثانية أو الثالثة فما فوق أما بالنسبة للزيجات التي يكون الزواج فيها لأول مرة فلم تُظهر الدراسة أي اختلافات جوهرية تتناسب طردياً أو عكسياً مع عمر الزوج عند الزواج.

إضافة إلى هذه الدراسة فإن منها ما دار حول ظاهرة الفارق العمري بين الزوجين في بعض دول الشرق الأوسط وذلك كدراسة (Momeni, 1976) عن مدينة شيراز الإيرانية، ودراسة (Sufian, 1991) عن مدينة الخبر السعودية. فأما الدراسة الأولى فقد هدفت إلى دراسة تأثير الفارق العمري بعمر الزوجة من جانب وتأثيره في الطلاق من جانب آخر، وقد كشفت هذه الدراسة عن أن الفارق العمري في شيراز يعتبر من أكبر الفوارق على المستوى العالمي، كما وجدت أن الفارق العمري يتجه نحو التناقص المستمر مع مرور الزمن فقد انخفض هذا الفارق من نحو 8.4 عام 1956م ليصل نحو 7.3 و 7.2 عامي 1973 و 1974 على التوالي. وعلى الرغم من ذلك فلا يزال يحتل دولياً مركزاً عالياً. كما أوضحت هذه الدراسة عن وجود ارتباط عكسي بين عمر الزوجة وبين الفارق العمري بينها وبين زوجها إذ كلما انخفض

متوسط عمر الفتاة عند الزواج اتسعت الفجوة العمرية بين الزوج وزوجته، كما أوضحت أيضاً ارتباط الفارق العمري بين الزوجين بالطلاق إذ لاحظ «موميني» أن الفارق العمري بين الزوجين في الزيجات المنتهية بالطلاق يفوق نظيره لدى الزيجات التي لم تتعرض للطلاق.

أما دراسة (Sufian, 1991) وهي الدراسة الوحيدة التي تناولت الظاهرة محور البحث في إحدى المدن السعودية، فقد هدفت إلى دراسة العلاقة بين الفارق العمري بين الزوجين والعوامل الاجتماعية والاقتصادية للسعوديين وغير السعوديين في مدينة الخبر بالمنطقة الشرقية. وقد اقتصرَت هذه الدراسة نظراً لمحدودية البيانات التي استخدمتها على عدد من المتغيرات كدخل الأسرة، والمستوى التعليمي للزوجين، والمستوى الوظيفي للزوج. وقد اعتمدت الدراسة على بيانات عن عينة عنقودية ذات مرحلتين قوامها 398 ملفاً من الملفات الصحية المتوفرة عن كل أسرة لدى مراكز الرعاية الصحية الأولية الموزعة على أنحاء المدينة. وقد استخدمت هذه البيانات لامتحان فروض البحث والمتمثلة في وجود علاقة طردية بين الفارق العمري ودخل الأسرة وعلاقة عكسية بين كل من المستوى التعليمي لكلا الزوجين والمستوى الوظيفي للزوج. وقد توقع الباحث أن يكون الرجال ذوو المستوى الاقتصادي المرتفع أكثر تفضيلاً للزواج من فتيات صغيرات نظراً لأن المجتمع السعودي المعتمد على التشريع الإسلامي لا يعارض سيطرة الرجل على شئون الأسرة من جانب كما يشجع على زيادة الخصوبة من جانب آخر (Sufian, 1991, 165) كما يتوقع الباحث أن ارتفاع المستوى التعليمي والوظيفي للفرد يجعله أكثر حاجة لاختيار شريك حياة مشابه له في المستوى التعليمي لسهولة الاتصال والتفاهم. هذا وقد كشفت الدراسة بالنسبة لعينة السعوديين عن وجود علاقة طردية بين الدخل والفارق العمري بين الزوجين، وعلاقة عكسية بين الفارق العمري والمستوى التعليمي لكلا الزوجين وكذلك المستوى الوظيفي للزوج إلا أن الدخل والمستوى التعليمي للزوج هما المتغيران الوحيدان اللذان أحرزا المستوى المقبول من الدلالة الإحصائية (0.05) فما دون. أما فيما يخص عينة غير السعوديين، فقد جاءت أيضاً معاملات الانحدار حسب ما هو متوقع في الغالب ولم يخرج عن ذلك إلا «المستوى التعليمي المتوسط للزوجة» الذي أظهر علاقة طردية مع الفارق العمري بين الزوجين. ومع هذا فإن «المستوى التعليمي المرتفع للزوجة» هو المتغير الوحيد الذي جاء دالاً إحصائياً عند

مستوى (0.001). هذا وقد أشار سفيان في ضوء هذه النتائج إلى أن الرجل السعودي - مقارنة بالمرأة السعودية - يتمتع بمرونة كبيرة فيما يتعلق باختيار عمر زوجته، كما أن المرأة غير السعودية المتعلمة تعليماً مرتفعاً تقوم بدور فعال في اختيار عمر زوجها (Sufian, 1991:166).

فرضية البحث

من الممكن في ضوء ما تمت مناقشته من مداخل نظرية ودراسات سابقة ومع وضع الخصوصية الثقافية للمجتمع السعودي في الحسبان صياغة فرضية هذا البحث على النحو الآتي: (يتأثر الفارق في السن بين الزوجين تأثيراً طردياً بالمتغيرات الخاصة بالزوج كالدخل، ونوع التعليم والعمر عند الزواج والفترة الزمنية التي حدث فيها الزواج، وبعدد غرف المنزل كمؤشر آخر إلى جانب الدخل من مؤشرات المستوى الاقتصادي لرب الأسرة في حين يتأثر الفارق في السن بين الزوجين تأثيراً عكسياً بالمتغيرات الخاصة بالزوجة كالدخل، والمستوى التعليمي والمستوى الوظيفي وبالمستوى التعليمي للزوج وبالتحضر وخصائص المنزل من حيث النوع والملكية).

ولمزيد من الإيضاح للتبرير النظري لهذه الفرضية فإنه من الممكن تجزئة المتغيرات التي احتوت عليها الفرضية إلى قسمين كبيرين أولهما تلك المتغيرات التي يفترض أنها تؤثر طردياً في الظاهرة المدروسة، وثانيهما تلك التي يفترض أنها تؤثر سلبياً فيها. أما النوع الأول والمتمثل في دخل الزوج وعدد الغرف السكنية بالمنزل، وعمر الزوج والفترة التي وقع فيها الزواج ونوع تعليم الزوج فيمكن تبرير تأثيرها الطردي في الظاهرة في ضوء ما انتهت إليه بعض الدراسات الميدانية في هذا المجال وفي ضوء الظروف التنموية التي مر بها المجتمع السعودي. ففيما يتعلق بالدخل فقد كشفت بعض الدراسات الميدانية في بريطانيا (James, 1986) والسعودية (Sufian, 1991) عن ارتباط إيجابي بين الفارق في السن بين الزوجين وبين الطبقة الاجتماعية أو المستوى الاقتصادي للزوج إذ كلما ارتفعت الطبقة الاجتماعية للزوج زاد الفرق العمري بينه وبين زوجته. هذا ومن الممكن الإشارة في هذا المجال إلى أن هذه النتيجة ليس لها خصوصية ثقافية فيما يتعلق بالمجتمع السعودي ما دام أن النتيجة نفسها قد تم التوصل إليها في مجتمعات ذات بنية اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة عن المجتمع السعودي كبريطانيا على سبيل المثال وذلك خلافاً لما يمكن أن يفهم مما أشار إليه سفيان (Sufian, 1991) بهذا الخصوص إذ ذكر ما معناه: «إنه من المحتمل في

المجتمع السعودي الذي تعتمد فيه الأنظمة الحكومية على التشريع الإسلامي الذي لا يحد من سيطرة الرجل والذي تشجع الحكومة فيه على ارتفاع معدلات الخصوبة أن يفضل الرجال الأغنياء الزواج من فتيات صغيرات» (Sufian, 1991:165).

والشيء نفسه يمكن أن يقال عن متغير عدد الغرف السكنية وذلك كمؤشر لارتفاع الطبقة الاجتماعية ما دام أنه من المتوقع أن الأسر الأعلى دخلاً أكثر ميلاً للسكن في المساكن التي تتعدد بها الغرف السكنية كالفلل العصرية الكبرى والقصور.

أما فيما يتعلق بعمر الزوج فقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن هذا المتغير ذو ارتباط طردي بالفارق العمري بين الزوجين (Casterlin et al. 1986, James, 1976) فكلما ارتفع عمر الزوج عموماً أو ارتفع عمره عن الزواج على وجه الخصوص زاد الفارق في السن بينه وبين زوجته، ومن الجدير بالذكر أن من هذه الدراسات ما أشار إلى الأهمية النسبية لعمر الزوج مقارنة بعمر الزوجة في تفسير التباين في الظاهرة إذ وجد «كاستيرلاين» وزملاؤه أن ما يزيد عن 50% من التباين في الفارق العمري في خمس وعشرين دولة من الدول التي درسوها تم تفسيره من خلال التباين في أعمار الأزواج في تلك الدول بينما أعمار الزوجات لم يفسر إلا أقل من نحو 3% من التباين، ويزداد أهمية هذا المتغير في تفسير الفارق العمري في دول جنوب وغرب آسيا التي شملتها دراستهم إذ لاحظ هؤلاء الباحثون أن التباين في الظاهرة ما هو إلا نتيجة كلية لعمر الزوج عند الزواج وليس لعمر الزوجة عند الزواج. ويمكن تفسير تأثير هذا المتغير من منظور ثقافي واجتماعي. ففي معظم المجتمعات - بصرف النظر عن مستويات التحديث فيها - لا توجد هناك أية قيود ثقافية تلزم الرجال - على خلاف النساء - على الزواج في سن معينة مما ترك المجال مفتوحاً أمام الرجل في تأخير أو تعجيل الزواج مما انعكس على التفاوت الكبير بين الرجال في أعمارهم عند الزواج. أضف إلى ذلك أيضاً تأثير العمر عند الزواج للزوج نفسه بحالته الزوجية السابقة إذ كلما ارتفع عمر الزوج عند الزواج كان الاحتمال أن يكون ذلك الزواج ليس المرة الأولى التي يتزوج فيها الرجل بل ربما يكون الزواج الأول أو الثاني أو ما إلى ذلك ما دام أن الأبنية الثقافية لمعظم المجتمعات تخلص الرجل من الوصمة أو النظرة السلبية المترتبة على تكرار الزواج، إما لفشل الزواج في علاقاته الزوجية السابقة كما هو الحال في معظم المجتمعات وإما

لظاهرة تعدد الزوجات كما هو الحال في المجتمعات التي لا تعارض ثقافتها وأنظمتها الاجتماعية مثل هذا السلوك.

أما بالنسبة للمرأة فإن الأمر يبدو مختلفا تماما إذ تشير معظم الدراسات في هذا المجال إلى ميل النساء إلى الزواج في سن مبكرة مما أفرز النمط العام السائد عالميا وهو تفوق عمر الزوج على زوجته (Dixon, 1971, Momeni, 1976) وبطبيعة الحال يمكن فهم ذلك ليس فقط في ضوء الأبنية الثقافية لتلك المجتمعات التي تحد من مرونة العمر عند الزواج بالنسبة للمرأة، فأهمية البكارة في بعض الشعوب وإعفاء المرأة من التبعات الاقتصادية للأسرة وارتباط عمر الزوجة عند الزواج بمسألة الإنجاب، والانخفاض المطرد في فرص النساء المطلقات للزواج مع تعدد مرات الطلاق نظرا للوصمة أو النظرة السلبية للمرأة المطلقة وخصوصا في بعض المجتمعات التي تتجه باللائمة في هذا المجال على المرأة مما يقلل الفرصة من الزواج منهن مستقبلا، كل ذلك في الغالب ينعكس على دخول غالبية النساء في الزواج في سن مبكرة مما ينعكس على قلة التباين في عمر الزوجة عند الزواج مقارنة بالتباين في عمر الزوج عند الزواج كما كشفت عنه دراسة كاسترلاين وزملائه (Casterlin, et al, 1986) التي أوضحت أن التباين في عمر الزوجة في المجتمعات التي شملتها دراستهم أقل بكثير من التباين في عمر الزوج مما جعل ظاهرة الفارق العمري بين الزوجين تتأثر بشكل أكبر بعمر الزوج عند الزواج في تلك المجتمعات.

أما فيما يخص الأثر الطردي للفترة التي وقع فيها الزواج في الفارق العمري بين الزوجين فيمكن تبريره في ضوء التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي عايشه المجتمع السعودي منذ أوائل التسعينيات من القرن الهجري المنصرم (1970) حيث اعتمدت الدولة أسلوب التخطيط المنظم للتنمية ممثلة في الخطط الخمسية التنموية (وزارة التخطيط، 1390/1395 هـ / 1410/1415 هـ) التي حولت المجتمع السعودي من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري في فترة وجيزة. ومن هذه التغيرات الجديرة بالذكر هنا التوسع في تعليم كلا الجنسين وفتح الفرصة أمام المرأة للمشاركة في عملية التنمية مما فتح الباب على مصراعيه لانضمام المرأة إلى قوة العمل. وإذا وضعنا في الاعتبار العلاقة الطردية المعروفة بين التحاق الفتاة بالتعليم وانخراطها في قوة العمل خارج المنزل وارتفاع سنها عند الزواج وانخفاض الفارق العمري بين الزوجين فإنه يمكن التوقع إلى حد كبير أن الزيجات التي تمت فيما قبل التسعينيات على وجه الخصوص

تتميز باتساع الفارق العمري بين الزوجين بينما يتناقص ذلك الفارق تدريجياً فيما بعد تلك الفترة ليصل إلى أدنى حد ممكن في الزيجات التي وقعت حديثاً ومما يؤكد ذلك ما أشار إليه كاسترلاين وزملاؤه إذ يقولون ما معناه: «إنه من الأهمية بمكان أن نلاحظ أنه عندما يكون التحاق الفتيات بالمدارس عالياً كما في الفلبين... فإن الفارق في متوسط العمر بين الزوجين يكون صغيراً والعكس صحيح حيث يكون هذا الفارق كبيراً عندما تنخفض نسبة الفتيات المتعلّمات كما هو الحال في سوريا ودول إفريقيا الشمالية واليمن» (Casterline, et al. 1986, 371)، كما وجدت بعض الدراسات التي تناولت الظاهرة في مجتمع معين عبر مراحل زمنية مختلفة اتجاهها عاماً في انخفاض متوسط الفارق العمري مع مرور السنوات بفعل عوامل التحديث كدراسة «موميني» السابقة الذكر التي كشفت عن انخفاض متوسط الفارق العمري بين الزوجين من 9.3 عام 1966 إلى نحو 6.4 عام 1974م في مدينة شيراز الإيرانية وهو مجتمع يتشابه آنذاك في العديد من ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع مجتمع هذا البحث. أضف إلى ذلك ما توصلت إليه دراسة (James, 1986) في بريطانيا من أن الأزواج من الشباب ذوو فوارق عمرية صغيرة مقارنة بالأزواج المتقدمين في السن ودراسة (مينش) (Mensch, 1986) في الولايات المتحدة الأمريكية التي كشفت عن انخفاض متوسط الفارق العمري بين الزوجين اللذين لم يتزوجا من قبل انخفاضاً تدريجياً من 2.9 وبانحراف معياري قدره 3.0 في المجموعة المولودة خلال 1933/1931 والتي تزوجت في سن الخامسة والعشرين إلى نحو 1.9 وبانحراف معياري قدره 2.8 سنة مع المجموعة التي ولدت عام 1951/1949 وتزوجت في العام نفسه، وعليه فإنه يمكن أن نتوقع تناسبا طردياً في الفارق العمري بين الزوجين والفترة التي حدث فيها الزواج.

أما بخصوص نوع تعليم الزوج فإن تأثيره الطردي المتوقع في الفارق العمري بين الزوجين يمكن تبريره في ضوء طبيعة العلاقة المتوقعة بين نوعية المعرفة التي يكتسبها الأشخاص وسلوكهم الفعلي خصوصاً إذا كانت هذه المعرفة تتعلق بعقيدة المجتمع وأيديولوجيته. إذ يفترض في المتخصصين في تلك المعارف من هذا النوع أن ينعكس ذلك على اتجاهاتهم وسلوكياتهم الواقعية. وعليه يمكن التنبؤ بأن المتزوجين بالمعارف الإسلامية سيكونون أكثر امتثالاً وتمسكاً بمقتضيات هذه المعارف من سواهم، وإذا وضعنا في الاعتبار الكثير من الأوامر والنصائح الدينية التي تتعلق

بالزواج وتنظيم الأسرة والنصوص الدينية التي تشجع على الإكثار من النسل فإنه من المتوقع وجود تناسب بين الفارق العمري بين الزوجين وبين نوعية التعليم الذي تلقاه الفرد بحيث يكون هذا التناسب طرديا في حالة كون المبحوث متخصصا في العلوم الإسلامية وعكسيا في حالة كونه متخصصا في غير العلوم الإسلامية.

أما النوع الثاني من المفسرات ذات التأثير العكسي في الفارق العمري بين الزوجين فتتمثل في كل من المستوى التعليمي والمستوى الوظيفي لكلا الزوجين ودخل الزوجة، وعمر الزوجة عند الزواج، وملكية الأسرة للمنزل ونوعه، والتحضر، ففيما يتعلق بالتناسب العكسي بين عمر المرأة عند الزواج والفارق في السن بينها وبين زوجها فقد تم سابقا إيضاحه بشكل عام في معرض الحديث عن عمر الزوج عند الزواج، إلا أن ما يمكن اضافته هنا هو التأكيد على أن ميل المرأة عموماً الى الدخول في الزواج في سن مبكرة قد تأثر بفعل عوامل التحديث (Modernization factors) وهو ما يمكن توقعه بالنسبة للمجتمع السعودي خصوصا خلال العقدين المنصرمين، تلك الحقبة التي شهدت تحولا كبيرا في تعليم المرأة وانخراطها في العمل مما انعكس على تأخر سنها عند الزواج أو منعها عند الزواج، فقد كشفت إحدى الدراسات في هذا المجال عن «مدى الدور الذي يقوم به كل من تعليم المرأة وعملها خارج المنزل في منع الزواج منها» (العبيدي والخليفة، 1992: 33). فارتفاع متوسط تعليم الفتاة وارتفاع نسبة العاملات في الأسرة يتناسب طرديا مع ازدياد نسبة الأسر التي يوجد بها فتاة - أو أكثر - في سن الثالثة والعشرين فما فوق لم يسبق لها الزواج وعليه فمن الممكن أن نلاحظ تباينا كبيرا بين الزوجات في أعمارهن عند الزواج بفعل هذه العوامل خاصة خلال العشرين عاما الماضية مما سيكون له تأثير عكسي في الفارق في السن بينهن وبين أزواجهن.

أما فيما يخص دخل الزوجة فيمكن تبرير تأثيره العكسي في الفارق في السن بين الزوجين ليس في ضوء ارتباط دخلها بمستواها التعليمي فقط بل أيضا في ضوء ما يمكن توقعه من انعكاس دخل المرأة على استقلاليتها الشخصية وزيادة قوتها الاجتماعية مما يمكنها من صنع الخيارات المناسبة لها فيما يتعلق بالخصائص التي ترغبها فيمن يتقدم للزواج منها بل وأيضا قد يسهم دخل المرأة في جاذبيتها وفي زيادة الإقبال على الزواج منها خاصة إذا وضعنا في الاعتبار - من جانب - الزيادة المطردة في الأعباء الاقتصادية على الأسرة مما قد حتم التعاون بين كلا الزوجين في تحمل هذه

الأعباء و- كذلك من جانب آخر - ما هو ملموس من تفوق الفتيات على الشبان في التحصيل الدراسي وإقبالهن المتزايد على الانخراط في المستويات العليا من التعليم وكذلك استقطاب قطاع التعليم المعروف بارتفاع مستويات دخول⁽¹⁾ العاملين والعاملات فيه للشريحة الكبرى من القوة العاملة النسائية⁽²⁾، كل ذلك سترتب عليه إلى حد كبير نسبة نمو الأسر التي تتفوق الزوجة على زوجها ليس في مستوى تعليمها فقط بل أيضا في كمية دخلها مما سينعكس - بلا شك - على تقلص الفوارق العمرية بينها وبين زوجها في الغالب بل ربما في تحول الفارق العمري بين الزوجين إلى جانب الزوجة بدلا مما هو معروف من تحوله إلى جانب الزوج.

أما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي والوظيفي لكلا الزوجين فقد أصبح واضحا من خلال ما تمت مناقشته سابقا الأساس النظري لطبيعة التأثير العكسي لهذه المتغيرات على الفارق العمري بين الزوجين إلا أن ما يمكن إضافته هنا هو إبراز بعض الأبعاد الاجتماعية والنفسية المتعلقة بدور التجانس وخاصة التجانس التعليمي والوظيفي بين الزوجين في خلق مناخ جيد للحياة الزوجية مما يحدو بالرجل وكذلك المرأة إلى التدقيق في اختيار شريك حياته أو حياتها من بين أولئك الذين يتجانسون معه أو معها في الخصائص التي تجعل التعايش والمودة بينهما أمرا أكثر احتمالا، وإذا وضعنا في الاعتبار أهمية عاملي التعليم والوظيفة في التباين الاجتماعي بوصف مجتمع البحث مجتمعاً عصرياً فإن هذين العاملين - بلا شك - يمثلان بعدين هامين يضعهما كل من الرجل والمرأة في الاعتبار عند الإقدام على الزواج، وعليه يمكن أن نتوقع تقلص الفارق العمري بين الزوجين كلما ارتفع المستوى التعليمي لأحدهما أو كليهما. ومن النتائج المهمة بهذا الصدد ما توصلت إليه دراسة سفيان الأنفة الذكر من وجود تأثير عكسي لمستوى تعليم الزوج السعودي وكذلك مستوى تعليم الزوج غير السعودي والمستوى العالي لتعليم الزوجة غير السعودية في الفارق العمري بين الزوجين إلا أن مستوى تعليم الزوج السعودي والمستوى العالي لتعليم الزوجة غير السعودية هما المتغيران الوحيدان - من بين متغيرات التعليم - اللذان أحرزا المستوى المقبول من الدلالة المعنوية في العلوم الاجتماعية (0.05).

ولعل من الجدير بالذكر أن نناقش هنا ما قد يبدو من تعارض بين التأثير الطردي لدخل الزوج والتأثير العكسي للمستوى التعليمي والوظيفي للزوج وذلك على افتراض العلاقة الطردية بين هذه المتغيرات كما قد يفهم من أدبيات الحراك

الاجتماعي والتحديث⁽³⁾ التي تفيد بأن درجة تعليم الفرد تحدد نوع الوظيفة التي يشغلها وكمية الدخل الذي يتقاضاه من تلك الوظيفة إلا أن ما يمكن التأكيد عليه هنا هو أن الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجتمع البحث تلعب دورا كبيرا في هذه المنظومة فارتفاع دخل الفرد في المجتمع السعودي أو المجتمعات المشابهة له اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا (كدول الخليج بشكل عام) ليس بالضرورة نتيجة مباشرة لمستواه التعليمي أو الوظيفي وذلك نظرا لنمو القطاع الخاص في هذه الدول بشكل فرضته السيولة النقدية المترتبة على إنتاج البترول وأسعاره في حقبة السبعينيات وخطط التنمية في هذه الدول التي ترتبت على هذه السيولة النقدية وكذلك على عدم الانفصال الكلي بين القطاعين العام والخاص في هذه الدول الأمر الذي أفرز شرائح اجتماعية مختلفة من حيث الدخل بعيدا عن تأثير عوامل التعليم والوظيفة على أقل الأحوال. وعليه فإن ما قد يبدو من تعارض سيزول بمجرد وضع تلك الاعتبارات في الحسبان.

أما فيما يتعلق بالتأثير العكسي للتحضر في الفارق العمري بين الزوجين فيمكن تبريره في ضوء الفوارق الحضرية الريفية من حيث تعرض كل منهما لعوامل التحديث إذ من المعروف أن المراكز الحضرية والمناطق التي تتبعها تلك المراكز أكثر - (بطبيعة الحال) - استفادة من معطيات التنمية بكافة جوانبها مقارنة بالمناطق الريفية، وعليه فإن مواليد المراكز الريفية وكذلك المناطق التي يغلب عليها الطابع الريفي بشكل عام سيكونون أكثر ميلا للزواج من فتيات يصغرنهم بسنوات عديدة وذلك تحت وطأة ضعف عوامل التحديث في تلك المناطق التي تتضاءل فيها فرص المرأة في التعليم والمشاركة في قوة العمل خارج المنزل من جانب وإلى سيادة الثقافة التقليدية المحلية التي تؤكد على سيطرة الرجل ومسئوليته المطلقة عن شئون أسرته وزيادة الإنجاب وليس كذلك دائما في المناطق الحضرية التي على النقيض من المناطق الريفية فيما يتعلق بالخصائص التي تنعكس بشكل عكسي على الفارق العمري بين الزوجين. ومن الشواهد الميدانية على ذلك ما أوضحته دراسة (Kaliappan et al., 1987) عن الهند حيث كشفت عن أن القرى المنعزلة تتميز عن القرى غير المنعزلة بالارتفاع الشديد في الفارق العمري بين الزوجين. كما يمكن الاستدلال على ذلك من خلال ما كشفت عنه دراسة (Mensch, 1986) من ارتفاع الفارق العمري بين الزوجين عندما تكون الزوجة ذات نظرة تقليدية على خلاف الوضع بالنسبة للزوجة ذات النظرة

المتحررة وذلك على افتراض الارتباط الطردي بين طبيعة النظرة التقليدية للأفراد ونمط مكان الولادة، وعليه فإن من المتوقع أن يكون لطبيعة مكان الميلاد والمنطقة التي ولد فيها الزوج انعكاس على الفارق في السن بينه وبين زوجته.

أما التأثير العكسي المتوقع لمتغير ملكية المنزل ونوعيته في الظاهرة محور البحث فيمكن تبريره في ضوء الارتباط الذي كشفت عنه بعض الدراسات عن المجتمع السعودي بين الفروق الريفية والحضرية للمبحوثين وبين كل من ملكية ونوع المنزل الذي تقيم فيه الأسرة. فقد كشفت دراسة المالك (1973، 84: Malik) عن أن غالبية سكان المنازل ذات النوعيات الجيدة من سكان الحضر وليسوا من القادمين من المناطق الريفية كما بينت دراسة أخرى (الخليفة، 1411هـ: 185-187) انتشار المساكن التقليدية في الأحياء الشعبية التي يقطنها بشكل خاص القادمون من الريف بينما تنتشر المساكن العصرية في الأحياء الراقية حيث ترتفع أيضا نسبة ملاك المساكن فيها وهي الأحياء نفسها التي تستقطب نسبة كبيرة من السكان الأصليين لمدينة الرياض. وفي ضوء ذلك من الممكن أن تتزايد الفوارق العمرية بين الزوجين لتلك الأسر التي تقيم في مساكن مستأجرة والمساكن الصغيرة والتقليدية.

اجراءات البحث المنهجية:

يتضح في ضوء ما سبق أن هذه الدراسة ترمي إلى التعرف على تأثير مجموعة من المتغيرات التي تعكس خصائص كل من الزوج والزوجة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والحضرية في ظاهرة الفارق العمري بين الزوجين، وعليه فإن وحدة التحليل في هذه الدراسة تتمثل في الأسرة السعودية المقيمة في مدينة الرياض والمكونة على الأقل من الزوج والزوجة. ويرجع سبب اقتصار الدراسة على الأسر السعودية رغم وجود نسبة لا بأس بها من الأسر غير السعودية (45%) إلى أن إدخال غير الأسر السعودية في الدراسة سيترتب عليه وجود بعض التباين غير المفسر في الظاهرة محور الدراسة نتيجة للتباين الكبير بين الأسر غير السعودية نفسها حيث إنها تنتمي إلى مجتمعات عديدة متباينة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا مما يستوجب دراسة هذه الشرائح على حدة.

مجتمع البحث والبيانات:

تعتبر مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية وأكثر مدنها سكانا

الاطار الجغرافي لهذا البحث في حين يتمثل المجتمع الإحصائي للدراسة في مجموعة الأسر السعودية المقيمة في مدينة الرياض عام 1407 هـ 1987 م والتي تتكون على الأقل من الزوج والزوجة. ومن الجدير بالذكر أن بيانات البحث اللازمة لاختبار فرضية البحث قد تم تأمينها من بيانات المسح السكاني والاقتصادي واستعمالات الأراضي الذي أجرته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في الفترة ما بين أكتوبر 1986م ونهاية يناير من عام 1987م (1-6: HCFDR, 1987). وقد اعتمد هذا المسح على عينة طبقية متعددة المراحل قوامها 5058 أسرة منها 55% أسر سعودية أي نحو (2781 أسرة سعودية). وقد اقتصرَت الدراسة على 2732 أسرة سعودية فقط بينما استبعد نحو 49 أسرة نظراً لأنه لا ينطبق على هذه الأسر تعريف وحدة التحليل في هذه الدراسة المتمثلة في «الأسرة السعودية المتكونة من زوج أو زوجة على الأقل». وقد اشتمل هذا المسح على العديد من البيانات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والسكانية مما جعل منها مصدراً مهماً لقياس متغيرات هذه الدراسة. وعلى الرغم من وجود مسح اجتماعية أخرى عن مدينة الرياض أجريت تقريباً في الفترة نفسها (الخليفة، 1411هـ، : 102-127، والخليفة وآخرون، 1413هـ: 172-192) إلا أن كبر حجم عينة هذا المسح مقارنة بالمسوح الاجتماعية الأخرى من جانب، واشتماله على بعض المتغيرات الهامة في تفسير الظاهرة كمتغير العمر عند الزواج حتم علينا استخدام بيانات هذا المسح على وجه الخصوص لاختبار فرضية البحث.

التعريف الإجرائي للمتغيرات:

في ضوء ما تقدم يمكن تقسيم متغيرات البحث إلى قسمين أساسيين، أولهما: المتغير التابع الذي يمثل الظاهرة محور البحث، أما القسم الآخر فيتمثل في مجموعة من المتغيرات التي يفترض أنها تفسر تلك الظاهرة.

فأما المتغير التابع فيتمثل في الفارق العمري بين الزوجين الذي يعني مدى التباين بين الزوجين في أعمارهم⁽⁴⁾ سواء كان ذلك التباين لصالح الزوج أم لصالح الزوجة، ويمكن قياس هذا المتغير من خلال المؤشر الآتي:

مقدار الفارق في السن بالسنوات بين الزوجين، ويمكن احتسابه من خلال الصيغة الرياضية الآتية:

(الفارق في السن بين الزوجين = عمر الزوج - عمر الزوجة). وقد تم قياس ذلك المتغير وفقاً لهذه الصيغة الرياضية على افتراض أن الزوج في الغالب يكبر عمر

زوجته كنمط سائد وشائع في جميع المجتمعات كما أوضحته دراسة كاستيرلاين وزملائه السابقة الذكر.

أما المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة فتتمثل في كل من: 1- الدخل الشهري بالريال السعودي للزوج، 2- الدخل الشهري بالريال السعودي للزوجة، 3- عمر الزوج بالسنوات عند الزواج، 4- عمر الزوجة بالسنوات عند الزواج، 5- المستوى التعليمي للزوج، 6- المستوى الوظيفي للزوج، 7- المستوى التعليمي للزوجة، 8- المستوى الوظيفي للزوجة، 9- نوع تعليم الزوجة⁽⁵⁾، 10- الفترة التي وقع فيها الزواج، 11- ملكية المسكن، 12- نوع المسكن، 13- عدد غرف المنزل السكنية، 14- التحضر، 15- نوع المنطقة التي ولد فيها الزوج، 16- نمط الأسرة.

هذا وقد روعي في تحديد هذه المتغيرات المستويات العليا من الدقة في القياس كالمستوى التدريجي والمستوى النسبي، أما متغيرات المستوى التعليمي والوظيفي لكلا الزوجين ونوع تعليم الزوج، وملكية المسكن ونوع المسكن والتحضر ونوع المنطقة فقد تم التعامل معها في تحليل الانحدار المتعدد كمتغيرات صورية حيث يمثل الفئات المرجعية (أي تلك التي تحمل القيمة صفر) لهذه المتغيرات، والفئات الآتية على التوالي: حملة الشهادة المتوسطة فما دون لمتغيري المستوى التعليمي للزوج والزوجة، ولا يعمل لمتغير وظيفة الزوج، ولا تعمل لمتغير وظيفة الزوجة، والمتخصصون في الدراسات الإسلامية لمتغير نوع تعليم الزوج، ومستأجر لملكية المنزل، وشعبي لنوع المنزل، والأزواج المولودون في التجمعات السكانية الريفية لمتغير التحضر، والمنطقة الجنوبية والمنطقة الشمالية لمتغير المنطقة التي ولد فيها الأزواج، والأسر غير النووية لمتغير نوع الأسرة. أما في تحليل الجداول التربيعية (cross tabulation) فقد تم تحويل المتغيرات التدريجية والنسبية إلى متغيرات ترتيبية وتركت بقية المتغيرات على ما هي عليه وذلك ليتسنى لنا استخدام ذلك النوع من التحليل كما سنوضح ذلك لاحقاً.

ومن الجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أن كلا من متغيري عمر الزوج عند الزواج والفترة التي وقع فيها الزواج لا توجد عنهما بيانات بشكل مباشر في المسح المذكور سابقاً وإنما تم احتسابهما بشكل غير مباشر من خلال عمر الزوجة عند الزواج الذي تتوفر عنه بيانات مباشرة في المسح، وكذلك من خلال تاريخ الفترة الزمنية التي تم فيها إجراء هذا المسح والمتمثلة في نهاية عام 1986 تقريباً (Hctdr, 1987) (11: وعليه فقد تم احتساب عمر الزوج عند الزواج من خلال الصيغة الرياضية

الآتية «عمر الزوج عند الزواج = عمر الزوج حين إجراء المسح» - «عمر الزوجة حين إجراء المسح - عمر الزوجة عند الزواج». أما متغير الفترة التي وقع فيها الزواج فقد تم احتسابها من خلال هذه الصيغة الرياضية الآتية: «1407 - (عمر الزوجة عند إجراء المسح - عمر الزوجة عند الزواج) حيث الرقم الثابت 1407 يمثل السنة الهجرية التي تم فيها إجراء المسح. ومن الواضح هنا أن ناتج هذه الصيغة الرياضية يحدد السنة الهجرية التي تم فيها الزواج.

ولتحليل هذه البيانات واستخلاص النتائج فسنعتمد على نوعين من التحليل أولهما التحليل الثنائي الذي يقوم على التعرف على أثر كل متغير مستقل على حدة في المتغير التابع (الفارق في السن بين الزوجين) من خلال الجداول التربيعية والمقاييس الإحصائية الخاصة بتلك الجداول كمعامل (جاما) ومعامل (كريمير) للارتباط و(كاي تربيع) ومستوى دلالتها وذلك لتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات. ومن الجدير بالذكر أن معامل جاما للارتباط استُخدم في هذا النوع من التحليل عندما تكون المتغيرات المستقلة مقيسة على المستوى الترتيبي (انظر العامود التاسع من الجدول رقم 1)، كما استُخدم معامل (كريمير) عندما تكون المتغيرات المستقلة مقيسة على المستوى الاسمي (انظر العامود الثامن من الجدول رقم 1). أما النوع الثاني من التحليل فيتمثل في تحليل الانحدار المتعدد الذي يمكن من التعرف على الأثر الخالص لكل متغير مستقل في المعادلة الانحدارية في الفارق العمري وذلك بعد ضبط أثر المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.

التحليل والنتائج:

سبقت الإشارة إلى أن هذه الدراسة ترمي إلى اختبار الفرض الذي يشير إلى أن «الفارق في السن بين الزوجين يتأثر طرديا بالمتغيرات الخاصة بالزوج كالدخل، ونوع التعليم والعمر عند الزواج كذلك بمتغير الفترة الزمنية التي حدث فيها الزواج ومتغير عدد غرف المنزل كمؤشر آخر إلى جانب الدخل من مؤشرات المستوى الاقتصادي لرب الأسرة، في حين يتأثر الفارق في السن بين الزوجين تأثراً عكسياً بالمتغيرات الخاصة بالزوجة كالدخل، والمستوى التعليمي والمستوى الوظيفي إضافة إلى المستوى التعليمي للزوج والتحضر وخصائص المنزل من حيث النوع والملكية».

ولاختبار هذا الفرض سنعتمد على نوعين من التحليل، أحدهما: تحليل الجداول التربيعية الذي سيسهم في التعرف على اختلاف مستويات الفارق العمري

بين الزوجين باختلاف مستوياتهم وفقاً لكل متغير من المتغيرات المستقلة كل على حدة (الجدول رقم 1)، أما الآخر فيتمثل في تحليل الانحدار المتعدد الذي سيساعد على تحديد الأثر الخالص لكل متغير من المتغيرات المستقلة في الفارق في السن بين الزوجين بعد الأخذ في الاعتبار بأثر المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج (الجدول رقم 3). وتجدر الإشارة إلى أننا قد استخدمنا طريقة الإدخال الجبري (forced entry) كأحد الطرق المستخدمة في تحليل الانحدار المتعدد (Spss/pc, 1990: B-112-113). كما تجدر الإشارة إلى أنه لتحليل علاقة المتغير التابع (الفارق العمري بين الزوجين) بالمتغيرات المستقلة بواسطة الجداول التريعية فقد قمنا بهذا الصدد بتحويل المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المقيسة على المستوى التدريجي والنسبي (وهي: الفارق العمري بين الزوجين، وعمر الزوج عند الزواج، وعمر الزوجة عند الزواج، والسنة التي وقع فيها الزواج، وعدد غرف المنزل) إلى متغيرات ترتيبية. وبذلك تكون جميع المتغيرات المستقلة وكذلك المتغير التابع مقيسة على المستويات الاسمية والترتيبية مما يمكن من التعرف على علاقة المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة من خلال تحليل الجداول التريعية والمقاييس الإحصائية غير المعملية الخاصة بهذا النوع من التحليل كمعامل (جاما) ومعامل (كريمير) للارتباط و(كاي تربيع) ومستوى دلالتها.

فأما الجدول رقم (1) فيوضح توزيع الأسر حسب مستويات الفارق في السن بين الزوجين وحسب مستويات كل متغير من المتغيرات المستقلة الموضحة فيما سبق. وقد تم احتساب النسب المئوية أفقياً لكل فئة من فئات كل متغير من المتغيرات المستقلة - المقيسة على المستوى الاسمي أو الترتيبي - حسب مستويات الفارق العمري بين الزوجين، ووضع أمام كل فئة من فئات كل متغير مستقل المجموع الكلي للأسر في تلك الفئة، كما وضع أمام كل متغير مستقل قيمة امتحان (كاي تربيع) وقيمة معامل (كريمير) للارتباط للمتغيرات المستقلة المقيسة على المستوى الاسمي أو قيمة معامل (جاما) للارتباط للمتغيرات المستقلة المقيسة على المستوى الترتيبي.

وبالتمعن في الجدول المذكور نلاحظ أن علاقة كل متغير من المتغيرات المستقلة بالفارق في السن بين الزوجين قد جاءت متفقة إلى حد كبير مع نص الفرض، ففيما يتعلق بمتغير عمر الزوج عند الزواج نلاحظ أنه كلما انخفض عمر الزوج عند الزواج انخفض الفارق في السن بين الزوجين والعكس صحيح، فالأسر التي يقل

فيها الفارق في السن بين الزوجين عن عام يلاحظ ارتفاع النسبة لدى تلك الأسر مع انخفاض عمر الزوج عند الزواج حيث تراوحت هذه النسبة ما بين (0.5%) للأسر التي يبلغ فيها عمر الزوج عند الزواج نحو 31 عاما فأكثر إلى نحو (25.7%) للأسر التي يبلغ فيها عمر الزوج عند الزواج نحو 20 عاما. وبالمقابل نلاحظ الارتفاع التدريجي في نسبة الأسر التي يبلغ الفارق في السن بين الزوجين 11 عاما فأكثر مع ارتفاع عمر الزوج عند الزواج حيث تراوحت النسب ما بين (0%) للأسر التي يبلغ عمر الزوج عند الزواج 20 عاما إلى نحو (84.4%) للأسر التي يبلغ عمر الزوج عند الزواج نحو 31 عاما فأكثر. ومما يدل على وجود علاقة طردية أن معامل (جاما) قد بلغ نحو (0.89) مما يشير إلى أنه كلما ارتفع عمر الزوج عند الزواج زاد الفارق في السن بينه وبين زوجته.

وعلى نقيض ذلك عمر الزوجة عند الزواج، فمن الملاحظ من الجدول المذكور أن الفارق في السن بين الزوجين يتناقص مع ارتفاع عمر الزوجة عند الزواج، فالأسر التي يقل فيها الفارق في السن بين الزوجين عن عام واحد تزداد فيها النسبة مع ارتفاع عمر الزوجة عند الزواج. فقد تراوحت النسبة ما بين (6.7%) للأسر التي يبلغ عمر الزوجة عند الزواج نحو 20 عاما فأقل إلى نحو (22.2%) للأسر التي يبلغ عمر الزوجة عند الزواج نحو 31 عاما فأكثر وبالمقابل نلاحظ الارتفاع التدريجي في نسبة الأسر التي يبلغ الفارق في السن بين الزوجين 11 عاما فأكثر مع ارتفاع عمر الزوجة عند الزواج حيث تراوحت النسبة ما بين (28.4%) للأسر التي يبلغ عمر الزوجة عند الزواج نحو 20 عاما فأقل إلى نحو (44.4%) للأسر التي يبلغ عمر الزوجة عند الزواج 31 عاما فأكثر. ومما يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين أن معامل (جاما) قد بلغ نحو (-0.14) مما يشير إلى أنه كلما تزوجت المرأة في سن متأخرة تقلص الفارق في السن بينها وبين زوجها.

والحال نفسه مع متغير السنة التي وقع فيها الزواج، إذ يلاحظ أن الفارق في السن بين الزوجين يتناسب عكسيا مع الفترات الزمنية التي وقع فيها الزواج، فمن الملاحظ أن الأسر التي يتراوح الفارق في السن بين الزوجين ما بين عام إلى خمسة أعوام تزداد فيها نسبة الأسر حديثة الزواج على خلاف غيرها فقد تراوحت النسبة ما بين (26.7%) للأسر التي تزوج فيها الشريكان ما بين عامي 1350هـ - 1380هـ إلى نحو (37.3%) للأسر التي تزوج فيها الشريكان عام 1401هـ فما بعد. وبالمقابل نلاحظ

جدول رقم (1)

التوزيع النسبي للأسر حسب مستويات الفارق العمري بين الزوجين وحسب فئات المتغيرات المستقلة

المتغير التابع: مستويات الفارق العمري بين الزوجين							المتغيرات المستقلة:
أقل من سنة	5-1 سنة	10-6 سنة	11 سنة+	المجموع كاي تربيع	معامل كاي تربيع	معامل جاما	
من سنة	سنة	سنة	سنة	تربيع	كريم	جاما	
1- عمر الزوج عند الزواج							
25.7	70.5	3.8	292	2122.8**	-	0.89	أ- 20 عاما فما دون
2.1	48.8	1.5	939				ب- 21 إلى 25 عاما
0.7	12	30.5	683				ج- 26 إلى 30 عاما
0.5	1	84.8	585				د- 31 عاما فأكبر
2- عمر الزوجة عند الزواج							
6.7	28.1	36.8	2197	38.8**	-	0.14-	أ- 20 عاما فما دون
10.5	38.1	30.3	323				ب- 21 إلى 25 عاما
8.3	22.9	29.2	48				ج- 26 إلى 30 عاما
22.2	5.6	27.8	18				د- 31 عاما فأكبر
3- السنة التي وقع فيها الزواج							
6.1	26.7	35.1	345	86.9**	-	0.12-	أ- 1380-1350 هـ
9.1	26.7	33.3	1614				ب- 1400-1381 هـ
2.9	37.3	42.8	612				ج- 1401 هـ فما بعد
4- المستوى التعليمي للزوج							
3.3	17	29.5	552	367.1**	-	0.33-	أ- غير متعلم
2.4	27.7	22.9	83				ب- يقرأ فقط
6.5	20.9	34.4	401				ج- يقرأ ويكتب
9.6	31.2	35.3	513				د- ابتدائي
17.1	32.6	35.3	374				هـ - متوسط
18.3	36.1	35.9	404				و - ثانوي
12.6	33.6	39	405				ز - جامعي فما فوق
5- نوع تخصص الزوج							
17.8	31.7	36.9	388	4.2	0.09	-	أ- علوم غير شرعية
6.4	38.3	38.3	47				ب- علوم شرعية
6- الحالة العملية للزوج							
9.1	29.8	35.9	2436	118.6**	0.21	-	أ- يعمل
20.9	13.2	20.6	296				ب- لا يعمل

(*) كاي تربيع دالة إحصائيا عند مستوى 0.05 فما دون .

(**) كاي تربيع دالة إحصائيا عند مستوى 0.001 فما دون .

تابع جدول رقم (1)

التوزيع النسبي للأسر حسب مستويات الفارق العمري بين الزوجين وحسب فئات المتغيرات المستقلة

المتغير التابع: مستويات الفارق العمري بين الزوجين							المتغيرات المستقلة:
أقل من سنة	5-1 سنة	10-6 سنة	11 سنة+	المجموع كاي تربيع	معامل كاي تربيع	معامل جاما	
7- مستوى دخل الزوج							
14.6	20.3	25.6	39.6	137.2**	0.05-		أ- أقل من 3000 ريال
11	31.2	34	23.8				ب- 3000-5999 ريال
6.9	31.8	40.9	20.4				ج- 6000-9999 ريال
4.7	27.1	43.1	25.1				د- 10000 فما فوق
8- المستوى التعليمي للزوجة							
3.4	26.1	33.9	36.6	130.1**	0.21-	-	أ- غير متعلم
2.1	30.9	32	35.1				ب- تقرأ فقط
3	26.3	43	27.6				ج- تقرأ وتكتب
1.6	35.2	42.1	21.1				د- ابتدائي
3.8	40.5	40.5	15.2				هـ - متوسط
2	40.5	39.5	18				و- ثانوي
9.3	40.7	46.5	3.5				ز- جامعي فما فوق
9- الحالة العملية للزوجة							
5.3	47.3	35.1	12.2	27.5**	0.11		أ- تعمل
3.1	29.7	38.1	29.2				ب- لا تعمل
10- مستوى دخل الزوجة							
9	27.6	35	28.4	106.6**	0.42-		أ- أقل من 3000 ريال
32.5	34.2	20.8	12.5				ب- 3000-5999
18.8	32.8	32.8	15.6				ج- 6000-9999
75	25		4				د- 10000 فما فوق
11- نوع المنزل							
12.7	28.5	26.6	32.3	93.05**	0.11	-	أ- شعبي
10.5	26	28	35.5				ب- مسلح
7.8	28	36.2	28.1				ج- فيلا
20.6	29.5	33.5	16.4				د- شقة
12- ملكية المنزل							
7.8	25.3	34.8	32.1	90.40**	0.18	-	أ- ملك
15.4	33.2	32.8	18.5				ب- مستأجر

(*) كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى 0.05 فما دون.

(**) كاي تربيع دالة إحصائياً عند مستوى 0.001 فما دون.

تابع جدول رقم (1)

التوزيع النسبي للأسر حسب مستويات الفارق العمري بين الزوجين وحسب فئات المتغيرات المستقلة

المتغير التابع: مستويات الفارق العمري بين الزوجين							المتغيرات المستقلة:
أقل من سنة	5-1 سنة	10-6 سنة	11 سنة +	المجموع	كاي مربع	معامل	
25.8	25	25.8	23.3	236	86.30**	-	13- عدد غرف المنزل
9.7	31.1	35	24.2	1238			أ- 3 غرف فما دون
8.2	25.5	35.1	31.2	1258			ب- 4 إلى 6
							ج- 7 غرف فأكثر
4.7	30.2	37	28.1	1833	98.02**	0.19	14- نمط الأسرة
16	25.6	31.5	26.9	810			أ- نووية
							ب- ممتدة
11	28	32	28.9	1186	7.5	0.01-	15- نوع الحي
9.9	27.8	34.9	27.3	905			أ- شعبي
9.8	28.2	37.4	24.5	641			ب- متوسط
							ج- راق
15.5	30.4	33.3	20.9	866	53.6**	0.14	16- مكان ولادة رب الأسرة
8	26.9	34.7	30.3	1866			أ- مدينة
							ب- قرية
10.8	28	33.1	28	1733	29.6*	0.06	17- منطقة ولادة رب الأسرة
10.7	30.8	37.9	20.6	253			أ- الوسطى
17	34	27.7	21.3	47			ب- الغربية
7.1	23.9	43.5	25.5	184			ج- الشرقية
12.2	26.6	34.6	26.6	312			د- الشمالية
4.9	28.6	32.5	34	203			هـ- الجنوبية
							و- البادية أو خارج المملكة

(*) كاي مربع دالة إحصائية عند مستوى 0.05 فما دون.

(**) كاي مربع دالة إحصائية عند مستوى 0.001 فما دون.

الارتفاع التدريجي في نسبة الأسر التي يبلغ الفارق في السن بين الزوجين 11 عاما فأكثر مع قدم الفترة الزمنية التي وقع فيها الزواج، فحين بلغت النسبة نحو (32.2%) لمن تزوجوا في الفترة 1380/1350هـ نلاحظ انخفاض هذه النسبة تدريجيا ليصل إلى نحو (17%) لمن تزوجوا عام 1401هـ فما بعد. ويدل معامل (جاما) البالغ (0.12-) على أن الفارق في السن بين الزوجين آخذ في الانخفاض التدريجي مع مرور الزمن.

أما فيما يخص المتغيرات التي تعكس الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للزوج فنلاحظ فيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي للزوج - كما هو متوقع - أن الفارق في السن ينخفض مع ارتفاع المستوى التعليمي للزوج، فالأسر التي يقل فيها الفارق في السن بين الزوجين عن عام واحد تزداد فيها النسبة تدريجياً مع ارتفاع المستوى التعليمي، فقد تراوحت النسبة ما بين (3.3%) للأسر ذات الأزواج غير المتعلمين إلى نحو (12.6%) للأسر التي يحمل فيها الأزواج الشهادة الجامعية فما فوق. وبالمقابل نلاحظ الانخفاض التدريجي في نسبة الأسر التي يبلغ الفارق في السن بين الزوجين 11 عاماً فأكثر مع ارتفاع المستوى التعليمي للزوج، فقد تراوحت النسبة ما بين (14.8%) للأسر التي يحمل الأزواج فيها الشهادة الجامعية فما فوق إلى نحو (50.2%) للأسر ذات الأزواج غير المتعلمين. هذا ويدل معامل (جاما) البالغ (-0.33) أن الفارق في السن بين الزوجين يأخذ في التناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي للزوج.

وبمقارنة الأزواج من حيث نوع التخصص نلاحظ أن الأزواج المتخصصين في العلوم الشرعية أكثر ميلاً للزواج من نساء أصغر منهم سناً بسنوات عديدة، فالأسر التي يقل فيها الفارق في السن بين الزوجين عن عام تنخفض فيها النسبة لدى تلك الأسر التي يحمل فيها الزوج تخصصاً في أحد العلوم الشرعية (6.4%) في حين تزداد لدى تلك الأسر التي يحمل فيها الزوج تخصصاً في أحد العلوم غير الشرعية (17.8%). وبالمقابل نلاحظ أن الأسر التي يبلغ الفارق في السن بين الزوجين 11 عاماً فأكثر تزداد فيها النسبة لدى تلك الأسر ذات الأزواج المتخصصين في العلوم الشرعية، إذ بلغت نسبتهم نحو (17%) في حين لم تتجاوز هذه النسبة (13%) لدى الأسر ذات الأزواج المتخصصين في العلوم غير الشرعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من وجود هذه الفوارق إلا أنها ليست كبيرة. ويدل معامل (كريمير) للارتباط الذي لم يتجاوز (0.09) على أن العلاقة بين المتغيرين ضعيفة.

أما فيما يتعلق بمتغير الحالة العملية للزوج فنلاحظ أن الأسر ذات الأزواج العاطلين تفوق نسبتهم نسبة الأسر ذات الأزواج العاملين في تلك الأسر التي يقل الفارق في السن بين الزوجين عن عام واحد حيث بلغت النسبة نحو (20.9%) في مقابل (9.1%)، وتلك الأسر التي يبلغ الفارق في السن بين الزوجين 11 عاماً فما فوق إذ بلغت النسبة نحو (45.3%) في مقابل (25.2%) بينما تقل نسبة الأسر ذات

الأزواج العاطلين عن نسبة الأسر ذات الأزواج العاملين في تلك الأسر التي يبلغ الفارق في السن بين الزوجين ما بين (1-5) سنوات، إذ بلغت النسبة نحو (13.2%) في مقابل (29.8%) وفي تلك الأسر التي يبلغ الفارق في السن بين الزوجين ما بين (6-10) أعوام، إذ بلغت النسبة (20.6%) في مقابل (35.9%). هذا وقد بلغ معامل (كريمير) للارتباط بين المتغيرين نحو (0.21) مما يدل على جوهرية العلاقة بينهما.

أما علاقة مستوى دخل الزوج بالفارق في السن بين الزوجين فيتضح من الجدول أن الفارق في السن بين الزوجين يختلف باختلاف فئات دخل الزوج، فالأسر التي يقل فيها الفارق في السن بين الزوجين عن عام واحد تزداد فيها النسبة تدريجياً مع انخفاض مستوى دخل الزوج، فقد تراوحت النسبة ما بين (4.7%) للأسر ذات الأزواج الذين يبلغ دخلهم نحو 10.000 ريال فما فوق إلى نحو (14.6%) للأسر ذات الأزواج الذين تبلغ دخولهم الشهرية 3000 ريال فما دون. وعلى خلاف ذلك نجد أن الأسر التي يبلغ فيها الفارق في السن بين الزوجين ما بين (6-10) سنوات تزداد فيها النسبة تدريجياً مع ارتفاع مستوى دخل الزوج، فقد تراوحت النسبة ما بين (25.6%) للأسر ذات الأزواج الذين تبلغ دخولهم الشهرية نحو 3000 ريال فما دون إلى نحو (43.1%) للأسر ذات الأزواج الذين تبلغ دخولهم الشهرية نحو 10.000 ريال فما فوق. أما بقية فئات المتغير التابع (1-5 و 11 عاما فأكثر) فلم تظهر نمطا مطردا من التفاوت في النسب المئوية. وقد بلغ معامل (جاما) للارتباط نحو (-0.05) مما يدل على أن العلاقة بين المتغيرين ليست قوية.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات التي تعكس الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للزوجة فنلاحظ فيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي للزوجة أن الفارق في السن بين الزوجين يتناقص مع ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة، ففي الأسر التي يقل فيها الفارق في السن بين الزوجين عن عام واحد بلغت نسبة الأسر ذات الزوجات الحاصلات على شهادة جامعية فما فوق ثلاثة أضعاف الأسر ذات الزوجات غير المتعلّمات تقريبا (9.3% في مقابل 3.4%). وبالمقابل نلاحظ أن الأسر التي بلغ الفارق في السن بين الزوجين 11 عاما فما فوق بلغت نسبة الأسر ذات الزوجات غير المتعلّمات أكثر من عشرة أضعاف من نسبة الأسر ذات الزوجات الحاصلات على الشهادة الجامعية فما فوق (36.6% في مقابل 3.5%). هذا ويدل معامل (جاما)

للارتباط بين المتغيرين البالغ (-0.21) على أن العلاقة عكسية أي أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة تقلص الفارق العمري بينها وبين زوجها.

وفيما يتعلق بمتغير الحالة العملية للزوجة نلاحظ أن نسبة الأسر ذات الزوجات العاملات تتفوق على الأسر ذات الزوجات غير العاملات في تلك الأسر التي تتميز بمستويات منخفضة من الفارق في السن بين الزوجين (خمس سنوات فما دون)، حيث بلغت النسبة نحو (5.3%) في مقابل (3.1%) للأسر التي يقل فيها الفارق في السن عن عام واحد ونحو (47.3%) في مقابل (29.7%) للأسر التي يتراوح الفارق في السن بين الزوجين ما بين (1-5) سنوات، في حين نلاحظ تفوق نسبة الأسر ذات الزوجات غير العاملات على الأسر ذات الزوجات العاملات عندما يكون الفارق في السن بين الزوجين عاليا (ست سنوات فأكثر) حيث بلغت النسبة نحو (38.1%) في مقابل (35.1%) في الأسر التي يتراوح الفارق في السن بين الزوجين ما بين (6-10) سنوات ونحو (29.2%) في مقابل (12.2%) للأسر التي يبلغ الفارق في السن بين الزوجين نحو 11 عاما فما فوق. هذا ويدل معامل (كريم) البالغ نحو (0.11) على وجود علاقة بين المتغيرين مما يعني أن الأسر ذات الزوجات العاملات تتميز عن الأسر ذات الزوجات غير العاملات بانخفاض مستوى الفارق في السن بين الزوجين.

أما علاقة مستوى دخل الزوجة بالفارق في السن بينها وبين زوجها فيلاحظ من الجدول أنه كلما ارتفع دخل الزوجة تقلص الفارق في السن بينها وبين زوجها، ففي الأسر التي يقل فيها الفارق في السن بين الزوجين عن عام واحد يلاحظ أن نسبة الأسر التي يبلغ دخل الزوجة نحو 10.000 ريال فما فوق تفوق نسبة الأسر التي يبلغ دخل الزوجة نحو 3000 ريال فما دون بثمانية أضعاف (75% في مقابل 9%) وبالمقابل نجد أن الأسر التي يبلغ الفارق في السن بين الزوجين نحو 11 عاما فأكثر ترتفع فيها نسبة الأسر التي يبلغ دخل الزوجة نحو 3000 ريال فما دون إذ بلغت النسبة نحو (28.4%) في حين بلغت نسبة الأسر التي يبلغ دخل الزوجة نحو 10000 ريال فما فوق (0%). هذا ويدل معامل (جاما) البالغ (-0.42) على أن العلاقة بين المتغيرين عكسية، فكلما ارتفع دخل الزوجة تقلص الفارق في السن بينها وبين زوجها.

أما فيما يخص المتغيرات التي تعكس الخصائص السكنية والحضرية للمبحوثين

فلاحظ فيما يتعلق بمتغير نوع المنزل أن الفارق في السن بين الزوجين ينخفض لدى الأسر التي تقطن الشقق في حين يرتفع لدى الأسر التي تقطن الأنواع الأخرى من المساكن، فالأسر التي يقل فيها الفارق في السن بين الزوجين عن عام واحد تفوق فيها نسبة ساكني الشقق بقية الأنماط الأخرى من المساكن إذ بلغت نحو (20.6%) في مقابل (7.8%) لقاطني القلل، و (10.5%) لقاطني البيوت ذات البناء المسلح، و (12.7%) لقاطني البيوت الشعبية، وبالمقابل نلاحظ أن الأسر التي يبلغ فيها الفارق في السن بين الزوجين 11 عاما فما فوق ينخفض فيها بشكل ملحوظ نسبة الأسر التي تسكن الشقق (16.4%) عن بقية الأنواع الأخرى من المساكن (28.1%) لساكني القلل، و (35.5%) لساكني البيوت ذات البناء المسلح، و (32.3%) لساكني البيوت الشعبية، هذا ويدل معدل (كريم) البالغ (0.11) على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة جوهرية.

وفيما يخص متغير ملكية المسكن يلاحظ من الجدول أن ملاك المساكن يتميزون على المستأجرين بارتفاع مستوى الفارق في السن بين الزوجين، فقد بلغت نسبة المستأجرين ضعف نسبة الملاك في الأسر التي يقل فيها الفارق في السن بين الزوجين (15.4% في مقابل 7.8%)، بينما نلاحظ خلاف ذلك في الأسر التي يبلغ فيها الفارق في السن بين الزوجين 11 عاما فأكثر حيث بلغت نسبة الأسر التي تملك مساكنها نحو (32.1%) في مقابل (18.5%) للأسر المستأجرة لمساكنها. هذا ويدل معامل (كريم) البالغ (0.18) على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة جوهرية، إذ ينخفض مستوى الفارق في السن بين الزوجين لدى المستأجرين بينما ترتفع تلك المستويات لدى ملاك المساكن.

أما علاقة عدد الغرف السكنية بالفارق في السن بين الزوجين فنلاحظ من الجدول وجود علاقة طردية بينه وبين الفارق في السن بين الزوجين، إذ ترتفع تدريجيا نسبة الأسر مع انخفاض عدد الغرف السكنية بالمنزل في الأسر التي يقل فيها الفارق في السن عن عام واحد، حيث تراوحت ما بين (8.2%) للأسر التي تقيم في مساكن ذات سبع غرف فأكثر في مقابل (25.8%) في الأسر المقيمة في مساكن ذات ثلاث غرف فأقل، بينما ترتفع تدريجيا نسبة الأسر مع ارتفاع عدد الغرف السكنية بالمنزل، فقد تراوحت النسبة ما بين (23.3%) للأسر المقيمة في مساكن ذات ثلاث غرف فما دون في مقابل (31.3%) للأسر المقيمة في مساكن ذات سبع غرف فأكثر.

هذا ويدل معامل (جاما) البالغ (0.16) على أن الأسر المتميزة بفوارق عمرية كبيرة بين الزوجين أكثر ميلا للإقامة في مساكن ذات غرف متعددة.

أما متغير نمط الأسرة، فيلاحظ أن الأسر النووية تتميز على الأسر الممتدة بارتفاع مستويات الفارق في السن بين الزوجين، ففي الأسر التي يبلغ الفارق في السن بين الزوجين عن عام واحد تقل نسبة الأسر النووية فيها عن عدد نسبة الأسر الممتدة (4.7% في مقابل 16%) بينما تفوق نسبة الأسر النووية الأسر الممتدة مع ارتفاع مستويات الفارق في السن بين الزوجين، فقد بلغت هذه النسبة نحو (30.2%) في مقابل (25.6%) في الأسر التي يتراوح فيها الفارق في السن ما بين (5-1) سنوات نحو (37.0%) في مقابل (35.5%) في الأسر التي يتراوح فيها الفارق في السن بين الزوجين ما بين (6-10) سنوات، ونحو (28.1%) في مقابل (26.9%) في الأسر التي يبلغ الفارق في السن بين الزوجين عاما (11) فأكثر. هذا ويدل معامل (كريمز) البالغ (0.19) و(كاي تربيع) البالغ (98.02) والدالة إحصائيا عند مستوى (0.001) على أن العلاقة بين المتغيرين جوهرية.

أما فيما يتعلق بمتغير نوع الحي الذي تقيم فيه الأسرة فيلاحظ من الجدول أن الأسر المقيمة في أحياء راقية تتميز عن الأسر المقيمة في الأحياء الشعبية بانخفاض مستويات الفارق في السن بين الزوجين إلا أن هذه الفروق ليست كبيرة جدا. فالأسر التي يتراوح الفارق في السن بين الزوجين ما بين (6-10) سنوات ترتفع فيها نسبة الأسر المقيمة في الأحياء الراقية حيث بلغت نحو (37.4%) في مقابل الأسر المقيمة في أحياء شعبية (32%) على خلاف الأسر التي يقل فيها الفارق في السن بين الزوجين عن عام حيث بلغت نسبة الأسر المقيمة في الأحياء الراقية نحو (8.9%) في مقابل (0.11%) للأسر المقيمة في الأحياء الشعبية وعلى خلاف الأسر التي يتراوح فيها الفارق في السن بين الزوجين 11 عاما فأكثر حيث تتراوح النسبة ما بين (24.5%) للأسر المقيمة في الأحياء الراقية إلى نحو (28.9%) للأسر المقيمة في الأحياء الشعبية. ويدل معامل (جاما) البالغ (-0.01) و(كاي تربيع) البالغ (7.5) وغير الدالة إحصائيا عند مستوى (0.05) فما دون على أن العلاقة وإن كانت سلبية فإنها علاقة ضعيفة.

أما فيما يتعلق بمتغير مكان ولادة رب الأسرة فيتضح من الجدول أن أرباب الأسر الحضريين يتميزون على نظرائهم الريفيين بصغر الفارق في السن بينهم وبين زوجاتهم، ففي حين تفوق نسبة أرباب الأسر المولودين في المدن نظراءهم المولودين

في القرى في المستويات المنخفضة من الفارق في السن بين الزوجين حيث بلغت النسبة نحو (15.5%) في مقابل (8%) في تلك الأسر التي يقل فيها الفارق في السن عن عام ونحو (30.4%) في مقابل (26.9%) في تلك الأسر التي يتراوح الفارق في السن بين الزوجين ما بين (1-5) سنوات، نلاحظ خلاف ذلك لدى المستويات العليا من الفارق في السن بين الزوجين إذ تفوق في هذه المستويات نسبة أرباب الأسر المولودين في القرى نظراءهم أرباب الأسر المولودين في المدن حيث بلغت النسبة (34.7%) في مقابل (33.3%) في تلك الأسر التي يتراوح الفارق في السن بين الزوجين (6-10) سنوات، ونحو (30.3%) في مقابل (20.9%) في تلك الأسر التي يبلغ الفارق في السن بين الزوجين فيها نحو 11 عاما فأكثر. ويدل معامل (كريم) للارتباط البالغ نحو (0.14) و(كاي تربيع) البالغ (53.6%) والدالة إحصائيا عند مستوى (0.001) على أن العلاقة بين المتغيرين علاقة جوهرية.

أما عن متغير المنطقة التي ولد فيها رب الأسرة فيلاحظ من الجدول أن المولودين في المنطقتين الشرقية والجنوبية يتميزون عن المولودين في سائر المناطق الأخرى بصغر الفارق في السن بينهم وبين زوجاتهم، فقد بلغت نسبة أرباب الأسر المولودين في تلك المناطق في تلك الأسر التي يقل فيها الفارق في السن بين الزوجين عن عام واحد نحو (17%) و (12.2%) على التوالي في حين بلغت تلك النسبة نحو (4.9%) للمولودين في البادية وخارج المملكة، و (7.1%) للمولودين في المنطقة الشمالية، و (10.7%) و (10.8%) للمولودين في المنطقة الغربية والمنطقة الوسطى على التوالي، كما نجد أن المولودين في البادية أو خارج المملكة وفي المنطقة الجنوبية وفي المنطقة الشمالية يتميزون على سائر المولودين في المناطق الأخرى بارتفاع مستوى الفارق في السن بين الزوجين، إذ بلغت النسبة نحو (34% و 28% و 26.6% و 25.5%) على التوالي، في حين لم تتجاوز نسبة المولودين في المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية نحو (20.6%) و (21.3%) على التوالي وذلك في الأسر التي يبلغ الفارق في السن بين الزوجين نحو 11 عاما فأكثر. هذا وقد بلغ معامل (كريم) للارتباط بين المنطقة التي ولد فيها رب الأسرة وبين الفارق في السن بين الزوجين نحو (0.06) مما يدل على أن العلاقة بينهما علاقة ليست على درجة عالية من القوة وأن الاختلاف بين المناطق في الفارق في السن بين الزوجين ليس على درجة عالية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيمة (كاي تربيع) لعلاقة كل متغير مستقل مع

الفارق في السن بين الزوجين قد جاءت دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) فما دون باستثناء متغيرين فقط هما: نوع تخصص الزوج ونوع الحي الذي تقيم فيه الأسرة فقيمة (كاي تربيع) لعلاقة هذين المتغيرين مع المتغير التابع البالغ (4.2) و (7.5) على التوالي ليست دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) فما دون، ويمكن أن يستدل من ذلك على أن العلاقات الثنائية الموضحة سابقاً هي علاقات جوهرية ولم تحدث بمجرد الصدفة.

أما الجدول رقم (2) فيحتوي على بعض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المقيسة على المستوى التدريجي أو النسبي وذلك بقصد التعرف على مدى التباين بين الأسر في هذه المتغيرات مما سوف يسهل عملية تفسير نتائج تحليل الانحدار. ف فيما يتعلق بالمتغير التابع «الفارق العمري بين الزوجين» نلاحظ أن متوسطه قد بلغ نحو (8.07) بانحراف معياري قدره (8.33) كما بلغت القيمة الصغرى له نحو (23-) الأمر الذي يعني وجود شريحة من الأسر تتفوق فيها الزوجة على زوجها من حيث العمر، كما بلغت القيمة الكبرى نحو (53.08) مما يعني وجود أسر يتفوق فيها عمر الزوج على زوجته بسنوات عديدة.

جدول رقم (2)

المتوسط، والانحراف المعياري والقيم الصغرى والقيم الكبرى لمتغيرات الدراسة المقيسة على المستوى التدريجي والنسبي

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	القيم الصغرى	القيم الكبرى	عدد الأسر
1- الفارق العمري بين الزوجين	8.07	8.33	23-	53.08	2732
2- عمر الزوج عند الزواج	27.31	7.46	14.08	75.08	2499
3- عمر الزوجة عند الزواج	18.13	3.36	10	47	2586
4- عدد الغرف بالمنزل	7.15	3.75	1	65	2732
5- السنة التي وقع فيها الزواج	1392,2	9.91	1352	1407	2571

أما متغير عمر الزوج عند الزواج⁽⁶⁾، فقد بلغ متوسطه نحو (27.31) عاما بانحراف معياري قدره (7.46) في حين بلغت القيمة الصغرى لهذا المتغير نحو (14.08). أما القيمة الكبرى فقد بلغت نحو (75.08) الأمر الذي يعني وجود تفاوت

كبير بين الأزواج من حيث السنوات التي تزوجوا فيها من زوجاتهم ويتضح ذلك بشكل أكبر عند مقارنته بعمر الزوجة عند الزواج الذي بلغ متوسطه نحو (18.13) بانحراف معياري قدره نحو (3.36) عاما كما بلغت القيمة الصغرى نحو (10) في حين بلغت قيمته الكبرى نحو (47) الأمر الذي يمكن أن يستدل منه على أن العمر عند الزواج للزوجة أقل تباينا من العمر عند الزواج للزوج، ويمكن أن يفهم من ذلك - بلا شك - في ضوء الاختلاف بين الرجال والنساء من حيث التبعات المترتبة على الطلاق وعلى تعدد الزوجات كما سنوضح ذلك لاحقا. ومن الجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أن هذه البيانات تفيد - علاوة على ما ذكر - أن النساء يتزوجن في سن مبكرة أكثر من الرجال، إذ بلغ متوسط العمر عند الزواج للزوجات نحو (18.13) عاما مقابل (27.3) عاما للأزواج. كما بلغت القيمة الصغرى للعمر عند الزواج للزوجات نحو (10) سنوات في حين بلغ العمر عند الزواج للأزواج نحو (14.08) أضف إلى ذلك أن الرجال يتميزون على النساء بوجود مدى واسع من السنوات التي يمكن للرجال أن يتزوجوا خلالها خلافا للنساء، ففي حين بلغت القيمة الكبرى للعمر عند الزواج للأزواج نحو (75.08) عاما نلاحظ أن العمر عند الزواج للزوجة لم يتجاوز 47 عاما.

أما متغير عدد الغرف بالمنزل فقد بلغ متوسطه نحو (7.15) بانحراف معياري قدره (3.75) غرفة في حين بلغت قيمته الصغرى غرفة واحدة أما قيمته الكبرى فقد بلغت 65 غرفة الأمر الذي قد يفهم منه تنوع المساكن التي تقيم فيها الأسر المبحوثة من مساكن صغيرة كالشقق والمساكن المحتوية على غرفة واحدة إلى المساكن الكبيرة والقصور المتميزة بتعدد غرفها السكنية.

أما متغير السنة التي وقع فيها الزواج فقد بلغ متوسطه نحو (1392.2) هـ أي (ما يعادل اليوم الثاني عشر من شهر صفر من عام 1392 هـ) بانحراف معياري قدره (9.91) عاما في حين بلغت قيمته الصغرى نحو 1352 هـ أما قيمته الكبرى فقد بلغت نحو 1407 هـ الأمر الذي يعني أن الأسر المبحوثة تتنوع إلى حد كبير من حيث الفترات الزمنية التي حدث بها الزواج إذ منها ما وقع في الخمسينيات في القرن الهجري المنصرم ومنها ما وقع خلال العقد الأول من القرن الهجري الحالي الأمر الذي يعني اشتغال الأسر المبحوثة على عدة أجيال متباعدة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عايشتها تلك الأجيال.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المتغيرات الستة قد تحولت إلى قيم معيارية وذلك بطرح قيمة كل متغير من قيمة متوسطه ثم قسمة الناتج على قيمة انحرافه المعياري وذلك رغبة في تخفيف حدة التباين بين هذه المتغيرات، وحتى لا يؤدي ذلك التباين إلى وجود القيم المتطرفة متعددة التغير.

أما بقية المتغيرات المستقلة المشار إليها في الجدول رقم (1) فلم نورد لها أية إحصاءات وصفية هنا، نظراً لأننا تعاملنا معها في تحليل الانحدار المتعدد اللاحق ذكره كمتغيرات صورية لأنها متغيرات مقيسة على المستوى الاسمي أو الترتيبي أساساً، وتجدر الإشارة هنا إلى أننا قد استبعدنا من تحليل الانحدار عدداً من المتغيرات المستقلة المقيسة على المستوى الاسمي والترتيبي وهي: نوع تخصص الزوج، والحالة العملية للزوج والحالة العملية للزوجة وذلك لعدم التناسب بين فئات هذه المتغيرات ذات الفئتين (dichotomy)، فمن الملاحظ - كما في الجدول رقم (1) - أن معظم الأسر تتركز إلى حد كبير في إحدى فئتي هذه المتغيرات دون الفئة الأخرى (أي في فئة «تعمل» للحالة العملية للزوج، وفئة «لا تعمل» للحالة العملية للزوجة، وفئة «علوم غير شرعية» لتغير نوع تخصص الزوج، فمن الملاحظ هنا أن معدل عدد الحالات لإحدى فئتي المتغيرات الصورية لهذه المتغيرات إلى عدد الحالات في فئاتها المرجعية (reference category) يقل عن (10/2) الأمر الذي يترتب على إدخال هذه المتغيرات الصورية في تحليل الانحدار المتعدد نشوء مشكلة ما يعرف بالقيم المتطرفة متعددة التغير (multivariate outliers) مما دعانا إلى استبعاد هذه المتغيرات الأربعة من تحليل الانحدار المتعدد (Tabachnik & Fidell, 1989: 67).

ونظراً لأن تحليل الجداول التريعية (cross tabulation) لا يعطي تصوراً متكاملًا يمكن من امتحان الفروض بشكل دقيق فقد تم التعويل على تحليل الانحدار المتعدد (7) لتحديد آثار المتغيرات المستقلة في المتغير التابع الذي يمكن من التعرف على الأثر الخاص لكل متغير مستقل في الفارق العمري بين الزوجين بعد الأخذ في الاعتبار الآثار الأخرى للمتغيرات المستقلة في النموذج الانحداري. والجدول رقم (3) يحتوي على معامل الانحدار المعياري واتجاه التأثير المتوقع لكل متغير مستقل حسب الفرضية، إضافة إلى النسبة المفسرة من التباين وقيمة كل من معامل الانحدار (إف) النسبية ومستوى دلالتها الإحصائية للنموذج ككل.

وإذا وضعنا في الحسبان ما تمت الإشارة إليه سابقاً من أن الفارق العمري بين

الزوجين تم احتسابه من خلال طرح عمر الزوجة من عمر الزوج فإن إدخال كل من عمر الزوج عند الزواج وعمر الزوجة عند الزواج في معادلة انحدارية واحدة سترتب عليه مشكلة تعدد التسمات (Multicollinearity) التي تؤدي إلى إعطاء تقديرات خاطئة لمعاملات الانحدار، وتجنبنا لذلك فقد تم إدخال كل واحد منهما بمفرده بدون المتغير الآخر في معادلة انحدارية مع بقية المتغيرات المستقلة كما هو موضح في الجدول رقم (3).

وإذا نظرنا إلى الجدول المذكور نلاحظ أن غالبية المعاملات الانحدارية المعيارية (اثنا عشر من ستة عشر) قد جاءت متفقة مع فرضية البحث ولم يخرج عن ذلك إلا متغيرات أربعة هي: سنة الزواج، ومستوى تعليم الزوجة، ونمط الأسرة، والمتغير السوري للمنطقة الغربية والشرقية، كما يتضح أن تسعة من هذه المعاملات الانحدارية المعيارية قد أحرز الدلالة الإحصائية عند مستوى (0.001) فما دون.

ومن الملاحظ هنا أن أقوى المتغيرات تفسيراً للفارق العمري بين الزوجين يتمثل في متغير عمر الزوج عند الزواج؛ إذ بلغت قيمة معامل الانحداري نحو (0.62)، يليه المستوى التعليمي للزوج؛ إذ بلغ معامل الانحداري المعياري نحو (0.22) يليهما في الأهمية كل من متغير مستوى دخل الزوجة ومستواها التعليمي؛ إذ بلغ معامل كل منهما الانحداري نحو (0.13-) و (0.11-) وقد بلغ معامل الانحدار المتعدد للنموذج ككل نحو (0.76) كما بلغت القيمة المفسرة من التباين نحو (0.58%)، كما أن قيمة (ف) النسبية للمعادلة الانحدارية بأكملها البالغة نحو (253.5) دالة إحصائياً عند مستوى (0.001) فما دون.

أما فيما يخص النموذج الثاني في الجدول والذي حل فيه عمر الزوجة عند الزواج بدلاً من عمر الزوج عند الزواج فنلاحظ أيضاً أن غالبية المتغيرات قد جاءت متفقة مع نص الفرض ولم يخرج عن ذلك إلا نحو ستة متغيرات هي: سنة الزواج، ومستوى تعليم الزوجة، ونمط الأسرة، والسكان في الأحياء الراقية، والمولودون في المنطقة الوسطى، والمولودون في المنطقة الغربية والشرقية، كما يتضح أن أحد عشر معاملاً انحدارياً معيارياً كانت دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) فما دون. أما من حيث أقوى هذه المتغيرات تأثيراً في التباين في الفارق العمري بين الزوجين فيتضح أن المستوى التعليمي للزوج هو أقوى هذه المتغيرات على الإطلاق حيث بلغت قيمة معامل الانحداري المعياري نحو (0.45-) يليه متغير السنة التي وقع فيها

جدول رقم (3)

تحليل الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة في الفارق العمري بين الزوجين
عدد الحالات = 2732 أسرة*

النموذج المحتوي		النموذج المحتوي		المتغيرات المستقلة
على عمر الزوج عند		على عمر الزوج عند		
الزواج مع بقية المتغيرات المستقلة عدا عمر الزوج		الزواج مع بقية المتغيرات المستقلة عدا عمر الزوج		
مستوى	معامل	مستوى	معامل	
الإنحدار	دلالة	الإنحدار	دلالة	
المعيارى	إمتحان إف	المعيارى	إمتحان إف	
0.0232	0.04035-	0.001	0.628573	1- العمر عند الزواج
0.001	0.131119	0.297	0.016692	2- السنة التي وقع فيها الزواج
0.001	0.45298-	0.001	0.22673-	3- المستوى التعليمي للزوج (ثانوية فما فوق)
0.001	0.08737	0.001	0.113136	4- المستوى التعليمي للزوجة (ثانوية فما فوق)
0.0004	0.065927	0.0008	0.046133	5- مستوى الدخل العالي للزوج
0.001	0.10126-	0.001	0.13934-	6- مستوى الدخل العالي للزوجة
0.001	0.137017	0.001	0.117108	7- نمط الأسرة (نووية)
0.2557	0.023419	0.5232	0.009656	8- الأحياء الراقية
0.4438	0.01534	0.1146	0.02315-	9- الأحياء المتوسطة
0.0364	0.03942-	0.1838	0.01839-	10- نوع المنزل (فيلا أو شقة)
0.001	0.11186-	0.001	0.07949-	11- ملكية المنزل (ملك)
0.001	0.107905	0.001	0.0687	12- عدد الغرف بالمنزل
0.001	0.09048-	0.001	0.06064-	13- مكان ولادة الزوج (مدينة)
0.1287	0.032243	0.8235	0.00347-	14- مكان ولادة الزوج (الوسطى)
0.6296	0.010181	0.2826	0.016643	15- مكان ولادة الزوج (الغربية والشرقية)
0.48278		0.76555		معامل الانحدار المتعدد (Multiple R)
0.23308		0.58607		نسبة التباين المفسرة (R Square)
54.21832		253.5348		إمتحان إف (F-Test) للنموذج بكامله
0.001		0.001		مستوى دلالة إمتحان إف
2702		2692		عدد الحالات المستخدمة في حساب النموذج
				عدد الحالات المحذوفة للتخلص من القيم
30		40		المتطرفة متعددة التغير (multivariate outliers)

(*) تم اختيار طريقة الإدخال الجبري (forced entry) لإدخال المتغيرات المستقلة في النموذج الانحداري.
(**) تم إدخال عمر الزوج عند الزواج منفردا مع بقية المتغيرات المستقلة عدا عمر الزوجة عند الزواج (وكذلك الحال مع عمر الزوجة عند الزواج) تجنباً لمشكلة تعدد التسامت ومشكلة ربط الشيء بنفسه، كما سبق توضيح ذلك في الإجراءات المنهجية.

الزواج، فتمط الأسرة، فعدد الغرف في المنزل، فملكية المنزل، فقد بلغت معاملاتها الانحدارية المعيارية نحو (0.13 و 0.10 و 0.11) على التوالي. وقد بلغ معامل الانحدار المتعدد لهذا النموذج ككل نحو (0.48) بينما لم يتجاوز نسبة التباين المفسرة بواسطته أكثر من (0.23%) أما قيمة (إف) النسبية للنموذج ككل البالغة نحو (54.2) فهي دالة إحصائياً أيضاً عند مستوى (0.001) فما دون.

وبمقارنة النموذجين يمكن القول إلى حد كبير أن عمر الزوج عند الزواج يقوم بدور كبير في توسيع الهوية العمرية بين الزوجين وذلك على خلاف عمر الزوجة عند الزواج الذي يساعد على تضيق الهوية العمرية بينهما ولكن بشكل محدود. كما أن خصائص الزوج التعليمية تمارس دوراً مهماً في تضيق تلك الهوية، والحال كذلك أيضاً بالنسبة لمستوى دخل الزوجة إذ يساعد هو الآخر في تضيق الهوية العمرية بين الزوجين، أما الخصائص الاقتصادية الأخرى للأسرة كدخل الزوج وعدد الغرف السكنية بالمنزل فهما - على اعتبارهما من مؤشرات الطبقة الاجتماعية - أيضاً مما يُساعد على زيادة الفارق العمري بين الزوجين.

الخلاصة

كشفت هذه الدراسة عن أهمية مجموعة من المتغيرات في الفارق العمري بين الزوجين. فقد كشفت عمّا لعمر الزوج عند الزواج من أهمية قصوى في زيادة الفارق العمري بين الزوجين. ويمكن تعليل ذلك في ضوء الفوارق الاجتماعية بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بقضايا مثل تحمل أعباء ومسؤوليات الزواج، والعمر عند الزواج، ومسائل الطلاق وتعدد الزوجات. فالرجل في المجتمع السعودي على خلاف المرأة - كما هو الشأن في غالبية الشعوب الشرقية - يتمتع بمرونة كبيرة فيما يتعلق بالسن التي يتزوج فيها عند بلوغها فليست هناك قيود اجتماعية أو ثقافية تحتم على الرجل الزواج في سن مبكرة، أضف إلى ذلك أن تحمل الرجل دون المرأة لأعباء وتبعات الزواج الاقتصادية وعدم قدرة شريحة من الرجال على الوفاء بتلك الأعباء للعديد من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ينعكس بطبيعة الحال على تأخر سن الزواج لدى الرجل الذي يجد نفسه تحت وطأة عدم القدرة على تحمل أعباء الزوجية مضطراً إلى تأجيل الدخول في هذا المشروع ريثما يصبح مستعداً اجتماعياً واقتصادياً لمثل ذلك. ويزداد هذا الوضع ضراوة في المجتمعات التي تشهد تحولاً سريعاً في بنية الأسرة من أسر ممتدة إلى أسر نووية مما يعني بطبيعة الحال ارتفاع نسبة الرجال الذين

لا يجدون بدا من تأخير زواجهم ما دام تحمّل مسؤولية الزواج وأعبائه الاقتصادية لم يعد أمراً يمكن أن تُسهم فيه الأسرة التي تقلص بناؤها وفقدت - تبعاً لذلك - مسؤوليتها ووظيفتها الاجتماعية التي كانت حينئذ تمكن أبناءها من الزواج في سن مبكرة.

كذلك فالرجل يختلف عن المرأة من حيث التبعات المترتبة على الطلاق، فالرجل الذي انتهت تجربته الزوجية الأولى في تكوين أسرة بالفشل، ومن ثم الطلاق، يمكنه الزواج مرات أخرى بدون أن يكون وضعه الزوجي السابق معوقاً للزواج لمرات لاحقة، فالطلاق لا يشكل وصمة عار بالنسبة للرجل في حين أن ذلك الأمر يختلف تماماً بالنسبة للمرأة، إذ تقل فرصة المرأة في الزواج لاحقاً مع تكرار أوضاعها الزوجية السابقة، وإذا وضعنا ذلك في الاعتبار فيمكن التوقع إلى حد كبير أن الرجل الذي تزوج مرة أخرى سواء لطلاقه من زوجته السابقة أو لرغبته في التعدد أن ذلك ينعكس على تقدم سنه عند الزواج في هذه الحالات، أما المرأة المطلقة نظراً لندرة فرصتها في الزواج مرة أخرى فإن ذلك الوضع يقيد من التفاوت في أعمار الزوجات عند زواجهن مما يعني أن غالبية الزوجات يُغتَبَر الزواج بالنسبة لهن هو التجربة الأولى. وعليه يمكن القول بأن التأثير القوي لعمر الزوج عند الزواج في زيادة الفارق العمري بينه وبين زوجته يعود للتباين الكبير في أعمار الأزواج عند الزواج نظراً لاعتبارات التفاوت بين الرجل والمرأة في المسائل الاجتماعية المتعلقة بالتبعات الاقتصادية ومسألة التعدد وتفاوت الانعكاسات المترتبة على الطلاق على كل من الرجل والمرأة في إمكانية الزواج مرة أخرى.

ومن الجدير بالمناقشة أيضاً ما يتعلق بدور الخصائص التعليمية للزوج في مقابل الزوجة فيما يتعلق بالفارق العمري بين الزوجين. فمن الملاحظ أن المستوى التعليمي بشكل عام يلعب دوراً كبيراً في تضيق الهوة العمرية بين الزوجين، إذ كلما ارتفع مستوى الزوج التعليمي كان أكثر ميلاً للزواج من امرأة يقل الفارق العمري بينه وبينها في حين نلاحظ أن المستوى التعليمي للزوجة يقف على النقيض من ذلك وإن كان تأثيره من حيث القوة أقل من تأثير المستوى التعليمي للزوج، إذ نلاحظ أنه كلما كان مستوى المرأة التعليمي مرتفعاً اتسعت الشقة العمرية بينها وبين زوجها وربما يعكس ذلك الخيارات المحددة أمام المرأة في اختيار الزوج مما يعوق تعليم المرأة في أن يكون له أي أثر عكسي في تضيق الهوة العمرية بين الزوجة وزوجها.

الهوامش

- (1) تجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أنه قد صدرت منذ أكثر من عشر سنوات لائحة خاصة هي «لائحة الوظائف التعليمية» بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 590 في 1401/11/10 هـ ورقم 687 في 1402/5/7 هـ وقد أعطت هذه اللائحة الكثير من المرونة والمزايا المادية لشاغلي وشاغلات الوظائف التعليمية في القطاع التعليمي مقارنة بنظرانهم في القطاع العام (انظر: السنيدي، 1405: ص 510,475,407)، وقد ترتب على ذلك الإقبال الشديد من كلا الجنسين للعمل في هذا القطاع.
- (2) كشفت دراسة عائشة أحمد الحسيني (1413هـ،: 41) عن أن أعلى نسبة تمثيل للمرأة في القطاعات المختلفة تظهر في الوظائف التعليمية، إذ وجدت أن (44653) من النساء بنسبة 85.9% من إجمالي عدد السعوديات العاملات في القطاعات المختلفة يعملن في حقل التعليم العام. (انظر أيضا بهذا الخصوص: معهد الإدارة العامة، ندوة العمالة غير السعودية في الأجهزة الحكومية، 1403هـ: 43).
- (3) هناك العديد من وجهات النظر والأطروحات الفكرية التي تؤكد - بطرق مختلفة - الارتباط العضوي أو السببي بين متغيرات التعليم والوظيفة والدخل ومن ذلك - على سبيل المثال لا الحصر - العديد من دراسات الإيكولوجيا الحضرية (Urban Ecology) التي كشفت عن ارتباط هذه المتغيرات الثلاثة واشتراكها في تكوين عامل أطلق عليه في الغالب «عامل الوضع الاجتماعي والاقتصادي» الذي وجد أنه يفسر كمية كبيرة من التباين في البناء الحضري للمدن المدروسة (انظر: Berry & Kasarda, 1977: PP 108-157). ومن ذلك دراسات الحراك الاجتماعي التي تؤكد على الارتباط السببي بين هذه المتغيرات كمقولة ويلسون المشهورة (Wilson, 1980: PP 144-182) عن تقلص أثر الوضع العرقي أمام متغيرات التعليم والوظيفة في تفسير تحسّن الظروف المعيشية للزواج في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يؤكد أن انخراط أبناء الزوج في التعليم ينعكس بالضرورة على تحسّن أوضاعهم الوظيفية مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات دخولهم. وأخيرا فليس أدل على الترابط بين هذه المتغيرات من قيام عدد من الباحثين الذين يهدفون إلى التعرف على آثار الوضع الاجتماعي في الظواهر محل دراساتهم ببناء مقياس مركب من هذه المتغيرات الثلاثة أو بعضها (انظر على سبيل المثال: منسي، 1988: 95).
- (4) تجدر الإشارة هنا إلى أننا قمنا باستخدام مؤشر وويل (Whipple's Index) للتعرف على جودة بيانات التوزيع العمري لكلا الزوجين. ومن المعروف أن هذا المؤشر يقيس مدى تفضيل أو تجنب سنوات معينة والمعروف بمشكلة التراكم العمري (age heaping) كالسنوات الصفرية والسنوات الخمسية (Shryock & Seigel, 1980, PP: 205-206) وبحسب هذا المؤشر وفقا للصيغة الرياضية الآتية:
$$\sum (P_{10}+P_{15}+...+P_{95}+P_{100})/(1/5)P_{10}+P_{11}+...+P_{100}$$
 حيث (P10) عدد الأفراد البالغين عشر سنوات وهكذا مع بقية الرموز. وتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين (100) الذي يعني وجود تفضيل أو تجنب للسنوات الصفرية والخمسية إلى نحو

(500) الذي يعني أن السنوات الصفرية والخمسية هي السنوات التي حظيت باختيار المبحوثين. وقد بلغت قيمة مؤشر (ويبل) للأزواج المبحوثين نحو (191.5) بينما بلغت للنساء المبحوثات نحو (160.2) الأمر الذي يعني أنه على الرغم من وجود تفضيل للسنوات الصفرية والخمسية إلا أن درجة هذا التفضيل ليست عالية مما يشير إلى خلو بيانات التوزيع العمري لكلا الزوجين من مشكلة التراكم العمري إلى حد كبير، مما يزيد الثقة في جودة تلك البيانات والنتائج المترتبة عليها.

(5) نود الإشارة هنا إلى أننا لم نحاول الوقوف على علاقة نوع التخصص العلمي للزوجة بالظاهرة المدروسة نظراً لقلّة عدد الزوجات في العينة، الحاصلات على مؤهلات جامعية، إذ لم تتجاوز نسبة الأسر السعودية التي يوجد بها زوجات حاصلات على مؤهلات جامعية نحو (3.8%).

(6) تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض البيانات المفقودة للمتغير الثاني والثالث والرابع كما هو موضح في الجدول رقم (2) وقد تم تقدير تلك البيانات المفقودة باستخدام قيم المتوسط كما هو متبع في الغالب.

(7) تجدر الإشارة بأنه تم القيام بامتحان خمسة من آثار التفاعل في الفارق العمري وهي: دخل وتعليم الزوج، ودخل وتعليم الزوجة، ودخل الزوج ودخل الزوجة، وتعليم الزوج وتعليم الزوجة، وعمر الزوج عند الزواج والفترة التي وقع فيها الزواج وذلك بضرب قيمة كل متغير مع المتغير الآخر ثم إدخال ناتج هذه العملية في المعادلة الانحدارية مع المتغيرات الخمسة عشر المستقلة. وعلى الرغم من أنه قد تبين أن بعض آثار التفاعل هذه دالة إحصائياً، إلا أنه من الملاحظ أن حجم أثرها صغير مقارنة بالآثار الأصلية لمتغيراتها كما أن وجودها في المعادلة الانحدارية مع المتغيرات المستقلة لم يُسهم في زيادة نسبة التباين المفسرة، إذ لم تتجاوز هذه الزيادة إلا أقل من (2%) من المجموع الكلي للتباين المفسر، الأمر الذي دعانا إلى إغفالها ما دامت آثارها ليست أقوى من الآثار الأصلية لمتغيراتها، وعليه فإن النموذج الذي تم اعتماده هنا هو ما يعرف بالنموذج الجمعي (Additive Model) الذي لا يأخذ في الاعتبار بآثار التفاعل للمتغيرات المحتواه في النموذج (انظر: Blalock, 1979: PP 355-357). كما تحسّن الإشارة إلى إنه قد تم التأكد من خلو النموذج من مشكلة تعدد التسامت (Multicollinearity) باستخدام المقاييس الخاصة بذلك (انظر: SPSS/PC, 1990: B-109) كمؤشري قيم إيجن (Eigen values and vcondition indexes) وقد أشارت قيم المؤشرين إلى خلو النموذج الانحداري لتأثير المتغيرات المستقلة في الفارق العمري بين الزوجين من مشكلة عدم التسامت. كما يتضح ذلك أيضاً من خلال معاملات (بيرسون) للارتباط بين المتغيرات المستقلة نفسها، إذ تقل أعلى قيمة من قيم هذه الارتباطات عن (0.60).

وللوفاء بافتراض التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات فقد تم التخلص من القيم المتطرفة (Outlier values) والتي بلغ عددها نحو (2702) في النموذج الخاص بعمر الزوج عند الزواج ونحو (2692) في النموذج الخاص بعمر الزوجة عند الزواج على نحو ما هو مشار إليه في الجدول رقم (3)، بعد ذلك تمت مقارنة الرسم البياني (Histogram) بعد التخلص من القيم المتطرفة، بالرسم البياني قبل التخلص من هذه القيم واتضح أن توزيع التباين غير المفسر المعياري يتفق

بشكل واضح مع توزيع المنحنى الطبيعي مما يؤكد على عدم مخالفة الافتراضات الخاصة بالتوزيع الطبيعي متعدد التباين وثبات التباين غير المستقر (errors constant).

المصادر العربية

إبراهيم العبيدي وعبدالله الخليفة

1992 «بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخر زواج الفتيات» مجلة العلوم الاجتماعية، 20 (ربيع - صيف): 37-7.

عائشة أحمد الحسيني

1413هـ تقييم مساهمات المرأة السعودية في سوق العمل، جدة: مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز.

عبدالله بن حسين الخليفة

1411 «أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية في توزيع السكان على أحياء مدينة الرياض: دراسة ميدانية»، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة. 127-102.

عبدالله الخليفة، إسماعيل عبدالباري، عبدالرزاق الزهراني، عبدالله الخلف، وعبدالله الوليعي وآخرون

1413 «عوامل الاستفادة من خدمات المؤسسات العلاجية الخاصة: دراسة ميدانية»، الرياض: عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. 192-172.

عبدالله بن راشد السندي

1405هـ مبادئ الخدمة المدنية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، الرياض: مطابع المدينة.

عمود عبدالحليم منسي

1988 «عمل الأم والسلوك الاجتماعي للأبناء من تلاميذ المرحلة الابتدائية المدينة المنورة: دراسة مقارنة» مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع 89-105.

معهد الإدارة العامة

1403هـ ندوة العمالة غير السعودية في الأجهزة الحكومية، الرياض: مطبعة معهد الإدارة.

المصادر الأجنبية

Ar-ryadh Development Authority

1987 Demographic, Transportation, land Use and Economic Studies for the City of Ar-riyadh, Al-Shathry consulting Engineers.

Berry B. & J. Kasarda

1977 Contemporary Urban Ecology, New York: Macmillan Publishing Co., Inc.

-
- Blalock, H.
 1979 Social Statistics; Third Edition, Tokyo: McGraw-Hill Kogakusha, Ltd.
- Carroll, K.
 1983 "The Age Difference between Men and Women Politicians" Social-Science-Quarterly; 64, (June): 332-339.
- Casterline, J. Williams, L. & P. McDonald
 1986 "The Age Difference Between Spouses: Variations among Developing Countries" Population-Studies; 40 (Nov): 353-374.
- Central Planning Organization,
 1970-1975 Development Plan, Riyadh, Saudi Arabia.
- Dixon, R.B.
 1971 "Explaining Cross Cultural Variations in Age at Marriage and proportions Never Marrying" Population studies, 25: 215-233.
- High Commission for the Development of Riyadh (HCFDR)
 1987 Demographic, Transportation, Land Use and Economic Studies for The City of Riyadh, Riyadh: Al-Shathry consulting Engineers.
- James, W.
 1974 "Parental Age Differences" Journal-of-Biosocial-Science; 6 (Jan) 93-106.
- Kaliappan, U.R., Reddy, T. Chandramohan
 1987 "A Comparative Analysis of Some Correlates of Intra-Spouse Age Disparity: A Status Determinant" International Journal of Sociology of the Family 17: 217-225.
- Klinger-Vartabedian, L. & Wispe, L.
 1989 "Age Differences in Marriage and Female Longevity" Journal-of-Marriage-and-the-Family 51 (Feb.): 195-202.
- Lightbourne, R.
 1985 "Individual Preferences and Fertility Behavior" Chapter in John Cleland and John Hobcraft (eds.) Reproductive Change in Developing Countries: Insights from the World Fertility Survey. Oxford: Oxford University Press.
- Malik, S.
 1973 Rural Migration and Urban Growth in Riyadh, Saudi Arabia (Ph.D. Dissertation) Ann Arbor: University of Michigan,
- Mensch, B.
 1986 "Age Differences between Spouses in First Marriages" Social-Biology; 33 (fall-winter), 229-240.
- Ministry of Planning
 1975 Second Development Plan 1975-1980, Jeddah: Dar Okaz.
-

Ministry of Planning

1980 Third Development Plan 1980-1985, Riyadh: MOP Press.

Ministry of Planning

1985 Fourth Development Plan 1985-1990, Riyadh: MOP Press.

Momeni, D.

1976 "Husband-Wife Age Differentials in Shiraz, Iran" Social-Biology; 23 (winter): 341-348.

Shryock, H., Seigel, J. and Associates

1980 The Methods and Materials of Demography, Fourth Printing, Washington: Bureau of the census.

SPSS/PC

1990 Statistics 4.0, SPSS inc. Chicago: Illinois.

Stephenson, M.

1988 "Marital Satisfaction: A Multivariate Study" Free-Inquiry-in-Creative-Sociology; 16 (Nov.): 231-236.

Sufian, A.M.

1991 "Socioeconomic Correlates of Age Difference between Spouses in the Eastern Province of Saudi Arabia" Sociology-and-Social-Research; 75 (Apr.): 164-169.

Tabachnic, B. & L. Fidell

1989 Using Multivariate Statistics, Second Edition, New York: Harper & Row, Publisher Inc.

Wheeler, R. & Gunter, B.

1987 "Change in Spouse Age Difference at Marriage: A Challenge to Traditional Family and Sex Roles" Sociological-Quarterly; 28 (Sept.): 411-421.

Wilson, W.

1980 The Declining Significance of Race, Chicago: The University of Chicago press.

استلام البحث: فبراير 1994

اجازة البحث يوليو 1994